بحث عام | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 03 أكتوبر 2017

مُقدِّمة نحوَ تأصيل مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ

قراءة واقتراحات

مازن أكثم سليمان
باحث سوري

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2017
All rights reserved © 2017

مدخل تعريفيّ:

لا تهدفُ هذه المُقارَبة - بوصفها فعلًا تأصيليًا - إلى التّنقيب عن الأصل، بقدر ما تهدف إلى الكشف عن بِنى الأصالة الّتي تنطوي عليها أسس مدرسة دمشق للمنطق الحيوي؛ أي إنَّ الغاية _ فضلًا عن اقتراح ديناميكيّات تُجذِّر آليّات هذه المدرسة الفكريّة _ لا تكمن في البحث المعرفيّ (الجينالوجيّ Genealogy) بما هو دراسة للنّشأة والتّكوين لإثبات النّسب وتعيين الأصل، إنَّما تكمن (هذه الغاية) أكثر في البحث المعرفيّ (الأركيولوجي Archaeology) بوصفه حفرًا يهدف إلى تفحُّص خطاب هذه المدرسة بما هو حركيّة نظام مفاهيميّ يُفترَض أنّه جديد، ويُفترَض أنَّ أدواته وآليّاته الّتي تبدو مُتماسِكة ومُستقلة إلى حدٍّ غير قليل، تنفتح وتتقاطع مع خطابات ومفاهيم وبنى معرفيّة مُتعدِّدة في الوقت نفسه، تؤكّد أصالة هذا الخطاب وقدرته على التّحوّل الدّاخليّ ذاتيًا من ناحية أولى، وعلى تلقُّف التّحوّلات الّتي اقتُرِحَت في مَسارات معرفيّة أُخرى وخارجيّة من ناحية ثانية.

مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ (Damascus School Of Hayawic Logic/ DSHL)، هي: «مدرسة فكريّة ذات حدوس عمليّة اجتماعيّة سياسيّة، أسَّسها رائق النّقريّ عام 1967م، عقب الهزيمة العربيّة الشّاملة في نكسة حزيران؛ حيثُ نظَرَتْ هذه المدرسة إلى هزيمة حزيران بما يتجاوز كونها هزيمة عسكريّة فقط، إلى كونها هزيمة حضارية ناتجة عن سيادة أنماط التّفكير الأحاديّ بصيَغِهِ الماركسيّة - الإسلاميّة - القوميّة»[1]، وظّفت هذه المدرسة تلك الحدوس العمليّة في أدبيّاتها، لتكونَ آليّات وقواعد وقوانين تفسير ديناميكيّة تتجاوز دوائر المفاهيم النّظريّة المجرّدة، نحوَ اختبار تلك المفاهيم لكشف صلاحيّات الخطابات الوجوديّة المتنوّعة في العالم، لهذا، ترفض المدرسة أنماط التّفكير الأحاديّ المُغلَق، القائم على ازدواجيّة المعايير، وهيَ رؤية تمتلك عامل الجدّة والطّرافة والمُغايَرة، كونها تسعى إلى تجاوز جاهليّات سياسات الهُوِيّة القائمة على منطق الجوهر، وتسويغ الاستعباد، وإلغاء الآخَر، كما سأبيِّن لاحِقًا.

ما يلفت الانتباه - بادئ ذي بدء - عند مقاربة معالم هذه المدرسة؛ إحالتُها الرّمزيّة الأوَّليّة إلى بعض الأبعاد المحليّة الدّمشقيّة تحديدًا، وهي المسألة الّتي لا تُريد أنْ تسِمَها بسِمة الانغلاق، بقدر ما تُريد أنْ تمنحَها عمقها الحضاريّ (الإنسانيّ - الكونيّ) الّذي تنطوي عليه تلك الرّموز التّاريخيّة، وهذا ما يُمكِن إدراكه في أحد مستويات تعريف المدرسة الّذي يقول: «مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ: هي مُذاكرة وإحياء وتعميق لرمزيّة طريق دمشق للبداهة الكونيّة للمَصالِح المُشترَكة، الذي مشاه كلّ من القديس بولس والخليفة عمر بن

1 رستناوي حمزة: مقالة «هندسة معرفيّة سوريّة جديدة: مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ»، موقع فلافس الإلكترونيّ، 2/ 7/ 2015م.

عبد العزيز»[2]؛ إذ إنَّنا بمُذاكرة الرَّمزيّة الحيويّة لطريق دمشق نكتشف مَسار طُرُق فطرة الخير في البشر[3]، لذلكَ، يمكن وصف هذه المدرسة - من حيث المبدأ - أنّها مدرسة فكريّة مشرقيّة عربيّة سوريّة ذات توجّهات تجريبيّة، مفتوحة على الوجود العالميّ والحضارة البشريّة والرّؤى الكونيّة، وهيَ - كما يقول عنها المُؤسِّس رائق النّقّريّ - مدرسة ثوريّة؛ إذ إنَّ «الثّورة الحيويّة، في المجتمع العربيّ، وفي كُلّ مجتمع آخَر، لا تتطلَّبُ اختراعًا؛ بل قراءة حيويّة للتُّراث ضمن إمكانات ومُتطلَّبات العصر، وضمن سياق الحياة، وإرادتها في التَّحرُّر من شتّى أشكال القصور»[4]، فالمنطق الحيويّ لديه «يستهدفُ _أوّلًا_ فيما يستهدف، تحقيق الثّورة الحيويّة في العالم العربيّ والإسلاميّ، على المستوى النّظَريّ والسّياسيّ، لذلكَ، فإنَّهُ من المُفيد البَحث عن قانون العمران الاجتماعيّ الحيويّ في المَظاهِر الّتي يراها بعضهُم (لا قانونيّة)؛ كالأمثال، والعقائد، والطّقوس، والفنون، والعادات، والأعمال النّظريّة والسّياسيّة، أو المُوجَّهة للصَّيرورة الحيويّة للمجتمع العربيّ والإسلاميّ»[5].

يمثّل مصطلح (الحيويّة Hayawia) المدخل المحوريّ العامّ لفهم أسس المدرسة؛ فالحيويّة - كما تُعرِّفها المدرسة - هي: «فهم الوجود الكونيّ والاجتماعيّ، بوصفها طريقة تشكّل ديناميكيّة، وليس بوصفها وجودًا جوهرانيًا ثابتًا، بغضّ النّظر عن تسمية هذا الجوهر الثّابت: روح - مادّة - مطلق - جنس - أخلاق - جوهر قوميّ - طائفيّ - دينيّ - أو حتّى شخصيّ ...إلخ، فالحيويّة هي نقيض المفهوم الكلاسيكيّ عن الجوهر الثّابت، وهي تنفي وجود جوهر ثابت سحريّ مفارق للكون أو المجتمع»[6]، ولذلكَ يُعرِّف رائق النّقّريّ الحيويّة بأنَّها: التَّجديد والفعاليّة والاستمرار والضّرورة المُبدِعة، وهيَ كلمة عربيّة مُشتقّة من الحياة، ولا تتعادَل مع كلمة أخرى في اللُّغات الأوروبيّة؛ إذ ليسَ لها أيّة علاقة بكلمة الحيويّة اللّاتينية؛ لأنَّ كلمة الحياة في اللّغة العربيّة، لا تقتصِر على البيولوجيا والكائنات البيولوجيّة فقط - كما هو الحال في اللّغات الأوروبيّة - فالحياة في اللّغة العربيّة، تُلفَظ للدَّلالة على الوجود العُضويّ وما يُدعَى الجَماد، في آنٍ واحد، والحياة هيَ دلالة على قوى التَّجديد، والإبداع، والاستمراريّة، والفعاليّة والضّرورة، وتشمل إرادة الحياة[7]، وبهذا المعنى، يرمي مفهوم الحيويّة - لدى رائق النّقّريّ - «إلى رؤية الكون بمختلف تشكيلاتِهِ رؤية كُلّيّة، شامِلة، مُوحَّدة، على أساس صفات كونيّة عامّة، شاملة، هيَ الحركيّة، والتَّجديديّة، والإبداعيّة، وهذه الرّؤية تعني؛ وحدة الكائنات وفق هذه الصّفات، وهذه الوحدة الكليّة للكائنات، تعني؛ أنَّها لا تنقسِم إلى جواهر مُختلفة عن بعضِها، بشكلٍ

2 المقالة السّابقة نفسها.

3 يُنظَر: المقالة السّابقة نفسها.

4 النّقري رائق: «المنطق الحيويّ: عقل العقل»، المدخل إلى علم الفكر والسِّياسة، باريس 1987م، من دون تحديد النّاشِر، ج 1، قانون العقل، ص 27

5 المرجع السّابق نفسه: 26

6 رستناوي حمزة: قاموس المُصطلحات الحيويّة ودليل القياس الحيويّ، مخطوط غير منشور.

7 يُنظَر: النّقري رائق: «المنطق الحيويّ؛ عقل العقل»، ج 1، قانون العقل، ص ص 55 - 56

دائمٍ، ثابتٍ، ونهائيٍّ؛ بل إنَّها - جميعًا - تتَّسِمُ بصفات مُشترَكة هيَ الصّفات الحيويّة (الحركيّة والتّجديدية والإبداع)، وهذه الصّفات المُشترَكة ليست (جواهر) بل حالات، أعراض غير ثابتة، ولذلك، فأوّل صفة مُشترَكة للكائنات، هي: أنَّها ليسَتْ جوهريّة، والمفهوم الحيويّ، يدحض ويرفض كُلّ المفاهيم الجوهرانيّة - سواء المادّيّة أو الرّوحيّة - الّتي تؤدّي بالنّتيجة إلى الثنائيّة»[8].

وتهدف مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ - بناءً على هذه المُنطلقات - إلى الكشف عن القانون الحيويّ الخاصّ بتحوُّلات كينونة الكائنات، استنادًا إلى القول بوجود قانون حيويّ عامّ، فـ «القانون الحيويّ، بوصفه كلمةً، وبوصفه مفهومًا نظَريًا، هوَ للإشارة، إلى قانون يشمل كُلّ الكائنات، والكينونة المعرفيّة (النظَريّة) ضمناً. ولذلكَ، فإنَّ الشّكل النَّظَريّ والعمَليّ، بما هو صيغة من صيغ التَّكوُّن، تخضَع في صيغة تعبيرها وإشارتها عن القانون الحيويّ، للقانون الحيويّ نفسه الّذي ينظّم ويقنون صيغة التّعبير - نظَريًا وعمَليًا - وتشترك جميع الكائنات في صيغة تعبيرها العمَلي بعيْشِها للقانون الحيويّ، كُلٌّ حسب أنماط وأنساق تكوُّنِهِ، والاختلاف في صيغ تكوُّنها الّتي تُحدِّد القانون الخاصّ للكائنات، والقوانين الخاصّة لا تتعارَض مع القانون العامّ؛ بل تُعبِّر عنه بشكلٍ يختلف باختلاف ظروف تكوُّنِها، والكائنات تُعبِّر - عمَليًا - عن قانون تكوُّنها العامّ والخاصّ، بشكل صحيح لا يقبَلُ الخطأ، أو التّناقُض، أو التَّعثُّر، أو الشّذوذ، أو المُصادَفة.. إلخ؛ لأنَّ هذه الحالات تتمُّ بالقانون نفسه، فهيَ حالات مقنونة، لا تتعارَضُ مع القانون الخاصّ والعامّ للكون؛ بل تؤكِّدُهُ»[9]، وبهذا المعنى، تبدو الأشكال والتّعبيرات القاصِرة والخاطِئة عن القانون الحيويّ المُحدَّد مَشمولةً بالقانون الحيويّ العامّ، وذلكَ في سياق وظيفة احتماليّة نسبيّة لم تتوفَّر لها حيويّة كافية لتتجاوَزَ القُصور الوظيفيّ الخاصّ بهذا الكائن، ومثالُها موتُ البشر أو الشّجر، وأيضًا، الفكر والسّلوك الجوهرانيّ الأحاديّ للبشر، فهذه تبقى - في قصورها - شكلًا حركيًا احتوائيًا احتماليًا نسبيًا؛ أي شكلًا ذا خُصوصيّة ظرفيّة يشملُها القانون الحيويّ العامّ، ويُمكِن قياس المَصالِح التي يعرضُها، لذلكَ لا يجوز القول بقانون حيويّ ظرفيّ أو مُتغيِّر؛ بل هُناك قانون حيويّ عامّ، وآخَر مُحدَّد يشملُهُ العامّ، القانون الحيويّ العامّ هوَ نفسُهُ، ولكنَّ ظروف تطبيق وظهور وتنوُّع وزوال الكائن الخاصّة، لا يُمكِنُ تعميمُها على كائناتٍ أُخرى ليسَ لها أبعاد وطريقة تشكُّل مُماثِلة[10].

8 المرجع السّابق نفسه، ص 57

9 المرجع السّابق نفسه، ص ص 48 - 49

10 النَّصّ الخامّ لرائق النّقريّ بصياغة حمزة رستناوي، موقع مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ، الحوار بتاريخ 2/ 5/ 2012م.

الشَّكل والشَّكل الحيويّ:

تقومُ مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ «على مفهوم الشّكل الحيويّ بوصفه طريقة لتفهُّم الوجود، وتُؤمنُ بإمكانيّة تطوير صلاحيّات الكائن بالاستناد إلى مرجعيّة البداهة الحيويّة الكونيّة للمَصالِح المُشترَكة»[11]، فـ «الحيويّة: مفهوم يرى الكون بوصفه طريقة تشكُّل ديناميكيّة مُوحَّدة قوامُها الشّكل، وليسَ بوصفه وجودًا جوهرانيًا ثابتًا سحريًا مُفارِقًا»[12]، لهذا، يُمكِنُ القول: «إنَّ مفهوم الشّكل هوَ مفهوم جديد، وظهَرَ لأوّل مرّة مع رائق النّقريّ في كتابه (الإنسان شكل) الصّادِر عام 1974م، وبصيغة (الكون شكل، الإنسان شكل)، وإنْ كُنّا نجد إرهاصات مفهوم الشّكل في كتابه (الأيديولوجيا الحيويّة) الصّادِر عام 1970م»[13].

لعلَّ جِدّة مفهوم الشّكل في (المنطق الحيويّ/ Hayawic Logic) تنبُع من اختلاف دلالتِهِ، لذلكَ يُعنون حمزة رستناوي أحد فقرات كتابه (في البَحث عن منطق الحياة) بالعنوان الآتي: «الشّكل من الإطار الخارجيّ إلى طريقة التَّشكُّل»[14]، ذلكَ أنَّ «معنى (الشّكل) في مدرسة دمشق: هوَ طريقة تشكُّل في صيرورتِها الاحتماليّة النِّسبيّة، وليسَ الشّكل بالمعنى المعجميّ»[15]، ويرى رائق النّقريّ أنَّ القول بالشّكل لا يعني القول بالتَّماثُل، في هُويّة الكائنات الموجودة وغير الموجودة؛ بل القول بتماثُل قانون تشكُّل الكائنات في هُويّة مُختلِفة باختلاف ظروف تشكُّلِها، وبخُصوصيّة تلكَ الظُّروف؛ حيث إنَّها - أي الكائنات - مُوحَّدة في قانون تشكُّلِها، ومُختلِفة في طرائق تشكُّلها وأبعاد هذا التَّشكُّل وظروفه، والاختلاف قد يكونُ قليلًا أو كثيرًا، لكنَّهُ اختلافٌ مُرتبط بخُصوصيّاتها التَّشكُّليّة، وبما أنَّ ظروف التَّشكُّل وأبعاده غير مُتناهية، فالكائنات مُختلِفة الأشكال اختلافاً غير مُتناهٍ، وهذه الاختلافات بين الأشكال تظهَرُ وتزول، تترابَطُ وتتعارَضُ، تتنافَرُ وتتجاذَبُ ..إلخ، حسب طريقة تشكُّلِها فقط»[16].

يُفرِّقُ رائق النّقريّ بينَ مفهوم (الشّكل/ Form)، ومفهوم (الشّكل الحيويّ/ Hayawic Form)، فالشّكل - بوصفِهِ طريقة تشكُّل - هوَ قانون تكوينيّ، ذلكَ أنَّهُ أساس المنطق الحيويّ الّذي يطوي في دلالتِهِ ثنائيّة المَظهَر والمَضمون، وغير المَظهَر وغير المَضمون، والمادّيّ والرّوحيّ، والدّينيّ وغير الدّينيّ ..إلخ، ولهذا قد يكونُ هذا الشّكلُ إيجابيًا أو سلبيًا في تعيُّنِهِ في القانون الحيويّ؛ أي بما هوَ مُتعدِّد الأبعاد، ومُوحِّدٌ

11 رستناوي حمزة، مقالة «هندسة معرفيّة سوريّة جديدة»، مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ، موقع فلافس الإلكترونيّ، 2/ 7/ 2015م.

12 المقالة السابقة نفسها.

13 رستناوي، حمزة، مقالة «مفهوم الشّكل في المنطق الحيويّ»، موقع معابر الإلكترونيّ، أيلول/ 2016م.

14 رستناوي، حمزة، في البَحث عن منطق الحياة - منطق الأمّ الّتي تحبّ أولادَها وتكرَهُ الفلاسِفة، كتاب قيد الطّباعة في دار فضاءات للنّشر، عمّان، ص 78

15 رستناوي، حمزة: مقالة «مفهوم الشّكل في المنطق الحيويّ»، موقع معابر الإلكترونيّ، أيلول/ 2016

16 يُنظَر: النّقري، رائق، «فقه المَصالِح»، دار الأمين، القاهرة - مصر، ط 1، 1999م، ص ص 12 - 13

لفروق جُهد تُمثِّلُ صلاحيّات تشكُّلِهِ بطرائق مختلِفة، وبأبعاد وأنساق مُتعدِّدة، تتحوّى كُلّ منها مصلحة مُحدِّدة لطريقة تشكُّلِها، ولأنَّ الشّكلَ حرَكيٌّ، فلا حاجةَ إلى مفهوم للتَّحرُّك من خارجِهِ، فهوَ يتحرَّك ويثبت في شكل، وهوَ - في كُلّ الأحوال - حركيّ وإنْ بدا ساكنًا، وعليه تتأسَّسُ قوانين المنطق الحيويّ، بوصفها علمًا تجريبيًا يستمدُّ قواعدَهُ من الشّكل الّذي تأتي منهُ تجربتُهُ في نفسه ومُحيطه، في حين أنَّ المفهوم الحيويّ للشّكل (الشّكل الحيويّ): هوَ قانون تشكُّل قيَميّ احتوائيّ؛ أي إنَّ الصَّيرورة الحركيّة لأيّة طريقة تشكُّل تتحوّى نفسَها ومُحيطَها بدرجات مُتفاوِتة من الحيويّة، فالشّكل الحيويّ هوَ نتاج الشكل الحركيّ لكونِهِ يعني الاحتواء المُتجدِّد؛ أي التَّحوِّي المُتبادَل للذّات معَ نفسِها ومُحيطِها، ذلكَ أنَّ الحركة قانون حيويّ كُلِّي، فكُلّ حركة تزهِر في شكل إيجابيّ أو سلبيّ، وتتنوَّع في شكل، وتغيب في شكل، وعندما يكون الشّكل حيويّاً كُلِّيّاً يُحقِّق الكُلِّيّة الإيجابيّة؛ حيثُ ينبغي عندَها أن يتوفَّر فيه بُرهان رباعيّ الحُدوث، وهوَ ما سأتناولُهُ لاحِقًا[17].

الشَّكل الحيويّ والكينونة:

ترى مدرسة دمشق أنَّ «كُلَّ كينونة هيَ شكل، وليست جوهرًا، وهيَ شكل يتشكَّلُ من أبعاد وجودِهِ المُختلِفة، كينونة هيَ شكل حركيّ احتماليّ احتوائيّ نسبيّ، يعرضُ لمَصالِحَ يُمكِنُ قياسُ صلاحيّاتِها بالاستناد إلى مرجعيّة البداهة الحيويّة الكونيّة للمَصالِح المُشترَكة»[18]، فَـ «المنطق الحيويّ لا ينظُرُ إلى الكينونة بوصفِها وجوداً عينيًا؛ بل بوصفِها طريقة تشكُّل لأبعاد وجودِها المُختلِفة؛ أي بما هيَ أسلوب، صيغة، طريقة، علاقات مُحدَّدة للكائن وشروط وجودِهِ»[19]، ويشرَحُ رائق النّقريّ هذا الفَهم تفصيليًا، بقولِهِ: «الكينونة؛ هيَ طريقة تكوُّن، وليست شيئًا عينيًا لهُ كونيّة ثابتة؛ أي إنَّهُ لا يوجَدُ كائنٌ لهُ وجود جوهريّ عينيّ، إنَّما يوجدُ كائنٌ بصفته طريقة تكوُّن، فالكون هوَ طريقة تكوُّن، الوجود هوَ طريقة وجود، فالكينونة - إذن - هيّ طريقة تكوُّن بالمفهوم الحيويّ، بينما هي جوهر عينيّ جسميّ - هوَ المادّة - في المفهوم المادّيّ، أمّا في المفهوم الرّوحيّ فإنَّ الكينونة تُمثِّلُ جوهرًا عينيًا لا جسميًا هوَ الرّوح، ليسَ للكينونة في المفهوم الحيويّ جوهر لأنَّها شكل، طريقة، أسلوب، وليسَ للجوهر الجسمانيّ جوهر عينيّ، إنَّما طريقة تجسيم، تكتيل، يُمكِنُ أنْ تُعدَّلَ وتُصبِحَ طريقة لا جسمانيّة، طريقة طاقيّة»[20].

وعلى هذا النَّحو؛ يخرجُ المنطق الحيويّ من إشكاليّة الماهيّة الّتي سادَتْ طويلًا في تاريخ الفلسفة والفكر العالميّ، بمُجاوَزة فكرة تعيُّنِها المُسَبَّق أو اللّاحِق، لصالِح الشّكل/ طريقة التَّشكُّل؛ حيثُ «ليسَ ثمَّةَ صيَغ،

17 النّصّ الخام لرائق النّقري، وهوَ بصياغتي، مأخوذًا من حوار فكريٍّ خاصّ أجريُه معه ونشرته على الفيس بوك.

18 رستناوي، حمزة: مقالة «هندسة معرفيّة سوريّة جديدة»، مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ، موقع فلافس الإلكترونيّ، 2/ 7/ 2015م.

19 رستناوي، حمزة: مقالة «مفهوم الشّكل في المنطق الحيويّ»، موقع معابر الإلكترونيّ، أيلول/ 2016م.

20 النّقري، رائق، المنطق الحيويّ: عقل العقل، عقل القانون، ج 2، ص 346

وقيَم كونيّة تتجلّى، بشكل عام ومُطلَق؛ بل تتجلّى عبر صيَغ وقيَم كونيّة لها خُصوصيّة واستقلاليّة نسبيّة»[21]، لذلكَ تتأسَّسُ المبادئ الحيويّة في مدرسة دمشق على خمسة مَبادِئ للكينونة، هيَ: الكينونة شكل - الكينونة حركة - الكينونة صيرورة حيويّة - الكينونة صيرورة احتماليّة - الكينونة صيرورة نسبيّة[22].

إنَّ هذا الفَهم المُغاير للكينونة - بوصفِها (شكلًا/ طريقة تشكُّل) - أسَّسَ لأحد أهمّ سمات المنطق الحيويّ بوصفِهِ منطقًا مُجاوِزًا للمنطق الأرسطيّ؛ إذ إنَّ «منطق الجوهر الأرسطيّ: هوَ المنطق الّذي يُميِّز جوهريًا بينَ الكائنات، وضِمنيًا بينَ البشر، عبر ادِّعائِهِ وجودَ جوهرٍ ثابتٍ مُختلِفٍ جذريّاً يخصُّ كائنًا ما»[23]، في حين أنَّ «المنطق الحيويّ يقومُ - أساسًا - على نفي وجود جوهر ثابت»[24]، على أنْ نعِيَ توجُّهات المدرسة المُتَّكِئة على إيجاد قوانين رياضيّة للقياسات المنطقيّة الحيويّة، لهذا، يؤكِّد رائق النّقريّ - في أحد حواراتِهِ مع حمزة رستناوي - «أنَّ المنطق الحيويّ ليسَ فلسفة، وإنْ كانَ موجودًا في كُلِّ فلسفة، بل هندسة وإدارة معرفيّة، ويُعبِّرُ عن نفسِهِ بشكلٍ قانونيٍّ صالِحٍ - دائمًا - حتّى في حال الوعي والتَّعبير الخاطِئين»[25]، فـ «المنطق الحيويّ: منطق لكونِهِ يسعى إلى معرفة استدلاليّة شامِلة تبحَثُ عن درجة انتظام الكون والمُجتمَع وفقًا لصيَغٍ قانونيّة، وهوَ حيويّ نسبةً إلى الحياة، بوصفها دلالة على الفعل الحيّ المُبدِع الخلّاق الّذي تتميَّزُ به جميعُ الكائنات والحوادِث، وليسَ الحياة في صيغتِها البيولوجيّة»[26].

نحوَ مُجاوَزة منطق الثُّنائيّات التَّقابُليّة الميتافيزيقيّة:

إنَّ مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ لا تقدِّم نفسها بوصفها نظَريّة تُفسِّر العالم مرّة واحدة، لكلّ زمان ومكان؛ إنَّما تحاول أن تقدِّم رؤاها الدّيناميكيّة الّتي تنظر إلى إمكانيّة بلوغ الإنسان الكمال والسّعادة في هذا العالم، دون انتظار المُعجزات أو الحياة الأخرى، ومعنى هذا التّوجه؛ أنَّ هذه المدرسة تمتلك جملة من الآليّات الحركيّة التّجريبيّة القابلة للتكيُّف والتّطوُّر والتّحوُّل، والصّالحة لاختبار خطابات الوجود المَعيش وأساليبه بغية تفتيق الجوانب المفيدة، ومنح منافذ وبوابات (معرفيّة - وقائعيّة) تفكُّ أسْرَ الوجود البشريّ المُشترَك؛ من استعصاءات المُسَبَّقات الإيديولوجيّة الكُبرى، أو المُسَبَّقات المَعيشة المُرتبطة بعادات موروثة مُستقرّة وسكونيّة، وهو ما يحدث بتدوير زوايا الخلافات والتّفاصُل الحدّيّ ومُجاوَزتها، بحثًا عن تجذير مفاهيم

21 المرجع السّابق نفسه، قانون العقل، ج 1، ص 76

22 يُنظَر: المرجع السّابق نفسه، ص 67 إلى الصّفحة 76

23 رستناوي، حمزة: مقالة «هندسة معرفيّة سوريّة جديدة»، مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ، موقع فلافس الإلكترونيّ، 2/ 7/ 2015م.

24 رستناوي، حمزة، في البحث عن منطق الحياة، ص 11

25 المرجع السّابق نفسه، ص 91

26 المرجع السّابق نفسه، ص ص 9 - 10

الاختلاف البشريّ بوصفه أسّ المصالح البشريّة الجامِعة، وهذا ما تنطوي عليه أولويّات معايير «الشّكل الحيويّ» في المدرسة؛ أي أولويّات «الحياة والعدل والحرّيّة»، لأنّها تنهَضُ على برهان «الفطرة الإنسانية» المُتحرِّكة والمُتحوِّلة، أوّلًا وأخيرًا؛ حيث «تُمكِّننا مُذاكَرةُ المنطق الحيويّ من التَّوقُّف عن سياسات منطق الجوهر، المُتمثِّل بازدواجيّة المَعايير، وتبرير الاستعباد، وإلغاء الآخَر لمجرَّد كونه آخَر»[27].

لعلَّ من أهمّ ما يُقدِّمُهُ المنطق الحيويّ: هوَ ثورتُهُ الأصيلة على منطق (الثّنائيّات/ Dualities)؛ حيثُ «ما يزالُ التَّفكيرُ النَّمطيُّ القائم على الثنائيّات شائعًا، سواء كان ذلكَ على المستوى التَّداوليّ اليوميّ الحياتيّ، أو على مُستوى المُشتغلينَ بالفكر والفلسفة، وهوَ يعكسُ نسقًا يقومُ على التَّقابُلِ والتَّضادّ»[28]، في حين أنَّ المفهوم الحيويّ يدحض كُلّ المفاهيم الجوهرانيّة ويرفضها، سواء أكانت مادّيّة أو روحيّة، لأنّها - جميعُها - تؤدي بالنَّتيجة إلى السّقوط في منطق الثّنائيّات[29]، لذلكَ يقول رائق النّقريّ: «لا نميل إلى إعطاء الإنسان - بوصفِهِ كائنًا إنسانيًا - مرتبةً مركزيّة جوهريّة»[30]، فَـ «بما أنَّهُ لا يوجد جَواهِرَ ذاتيّة خاصّة تُميِّزُ الأفرادَ عن بعضِهِم، وذاتيّةُ كُلِّ بشريٍّ ليست إلّا مُحصِّلة تاريخ صيرورتِهِ الحيويّة الفرديّة الّتي يعيشُها، يُشخصِنُها، يُؤنسِنُها، يُعقلِنُها في أنساق التَّكوُّن الاجتماعيّ، الزَّمنيّ، والأرضيّ، والسُّكّانيّ، والعمَليّ، والعلميّ، والعقائديّ، والإداريّ، والقياديّ، وكما أنَّهُ لا يجوز القول بجَواهِرَ فرديّة ذاتيّة، إلّا بمعنى تاريخيّ نسبيّ، فإنَّهُ - أيضًا - لا يجوز القول: إنَّه في مُعايَشات الفرد الإنسانيّ لأنساق تكوُّنِهِ تتشكَّلُ ظَواهِرُ خاصّة تتميَّزُ بصفاتٍ جوهريّة، يُسمّيها البعض؛ غَرائِز، أو مَواهِبَ، أو قدراتٍ خاصّة تتميَّزُ - جوهريًا - عن باقي مُعايَشاتِه، وتُميِّزُهُ جوهريًا - أيضًا - عن باقي البشر»[31]، لهذا تنتقل مدرسة دمشق من فكرة التَّعبير عن الجَواهِر الفرديّة عبر الذرّات، والمُصنَّفة في جدول مندليف، إلى نفي وجود هذه الجَواهِر لكونِها أصبَحَتْ في المنطق الحيويّ (أشكالًا)[32].

وهكذا، يُقدِّمُ رائق النّقريّ مجموعةً من الرُّؤى المُتماسِكة مَعرفيًا، بهدَف مُجاوَزة منطق الثُّنائيّات التَّقابُليّة الحدِّيّة ذات الحدود المركزيّة، مُؤسِّسًا تلكَ الرُّؤى على مفهومِهِ المحوريّ (الشّكل/ طريقة التَّشكُّل)، ولهذا يقول حمزة رستناوي: «بدَلًا من أنْ نُعرِّفَ الكائن بأنَّهُ يتألَّفُ من شكلٍ ومُحتوىً، سنقترحُ التَّعريفَ الآتيَ: الكائن هوَ: (شكلٌ يتشكَّلُ في طريقة مُعيَّنة)، ولكنْ طريقة تشكُّل لماذا؟ هوَ طريقة تشكُّل لأبعاد هذا الكائن، لكن ما أبعاد الكائن، وما أبعاد وجود الكائن؟ هيَ أبعاد مُتعدِّدة، أبسطُها الزّمان والمكان، وقد تكونُ

27 رستناوي، حمزة، مقالة «هندسة معرفيّة سوريّة جديدة»، مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ، موقع فلافس الإلكترونيّ، 2/ 7/ 2015م.

28 رستناوي، حمزة: في البحث عن منطق الحياة، ص 28

29 يُنظَر: النّقري، رائق، «المنطق الحيويّ»، عقل العقل، ج 1، قانون العقل، ص 57

30 المرجع السّابق نفسه، عقل القانون، ج 2، ص 359

31 المرجع السّابق نفسه، الصّفحة نفسها.

32 يُنظَر: المرجع السّابق نفسه، عقل القانون، ج 2، ص 346

أبعادًا فيزيائيّة، كيميائيّة، بيولوجيّة، مورفولوجيّة، جَماليّة، سياسيّة، اقتصاديّة، لُغويّة، اجتماعيّة، نفسيّة، ..إلخ، فالتّفاحة - مثلًا - هيَ شكلٌ تُفّاحيّ، وهيَ شكلٌ يتشكَّلُ في طريقة مُعيَّنة، تختلِفُ عن الشّكل الإجاصيّ، أو عن أشكال الفاكهة الأُخرى»[33]، فلا يقتصِرُ مفهوم الشّكل في المنطق الحيويّ - بهذا المعنى - «على الشّكل الفيزيائيّ؛ بل يحتوي الشّكل الميتافيزيقيّ الّذي يشمَلُ الوهمَ والإيمانَ والرّوحَ والفكرةَ والحقيقةَ أيضًا، فما شكلُ الفكرة؟ وما السَّطحُ الخارجيُّ لها؟ ومفهوم الشّكل في المنطق الحيويّ يحتوي الشّكل المنطقيّ الّذي يشمَلُ العدمَ، فما الشّكلُ الخارجيُّ للعدمِ، وما داخِلُهُ وخارِجُهُ؟»[34].

يأتي الجواب عن هذه التَّساؤلات - عندَ رائق النّقري - بطريقة مُبتكَرة؛ حيثُ يقول: «الشّكلُ يُعطينا إمكانيّة معرفة قانون الكون، دون اللُّجوء إلى أيِّ تعبيرٍ من خارِجِهِ، ومن تعبير الشّكل - نفسِهِ - يُمكِنُ إدراجُ مفهوم (اللّاشكل)، لأنَّهُ شكلٌ أيضًا (...)، فإذا أقررنا أنَّ الكونَ شكلٌ، فهذا يعني أنَّنا سنقرُّ أنَّهُ حركةٌ، لأنَّ طريقة التَّشكُّل بوصفِها طريقةً ليست سكونًا، والسكونُ - نفسُهُ - شكل! والسّكونُ نفسُهُ - بوصفِهِ شكلًا وطريقة تشكُّل - هوَ حركةٌ أيضًا، وقد تكونُ حركةً ساكِنةً، حركةً مُستقرَّةً، حركةً سريعةً، حركةً غيرَ مَنظورةٍ أو مَنظورةٍ، حركةً استعماليّةً، حركةً ذرّيّةً ..إلخ، ولأنَّ أيّةَ كينونةٍ هيَ شكلٌ حركيٌّ، فهيَ في صيرورة!! بمعنى؛ أنَّها تاريخيّة، ومُتغيِّرة، ولا توجَدُ كائناتٌ لا تاريخيّة»[35]، وعلى هذا النَّحو، يستكمل رائق النّقري تعميق مفهوم الحركة بمُجاوَزة المنطق الثُّنائي في فَهمِها أيضًا، فيقول: «الحركة والتَّأثير مُتبادلان (...)، ولا يُوجَدُ صفة مُميِّزة جوهريّة للمُحرِّك تجعلُهُ يختلِفُ نوعيًا عن الحركة، والمَجالُ الحيويُّ: هو المَجالُ الدّيناميكيُّ الحرَكيُّ؛ حيث كُلُّ شيءٍ فيهِ حركةٌ ومُحرِّكٌ في آنٍ واحدٍ، ولا انفصالَ بينَ المُحرِّكِ والحركة»[36].

إنَّ ما يدعوه رائق النّقريّ «الهُويّة الحيويّة للكائن»، هو: شكلٌ لا يقوم على تكرار الفَهم التَّقابليّ للثنائيّات الميتافيزيقيّة، فالشكل هُنا ليس عكس المضمون، وهذا مكمن الجدّة والحيوية؛ إنَّما هو طريقة تشكُّل تشمل الحسيّ والمعنويّ معًا، ذلكَ أنَّ الشّكل الوجوديّ للفرد أو للجماعات المتنوّعة ليس شكلًا ماديًا عينيًا، بقدر ما هو حركيّة تحوُّل من شكل إلى شكل تنبسط بوساطتها طبقات الموجود الإنسانيّ، الدّاخليّة والخارجيّة؛ حيث إنَّ حركيّة التّحوّل الشّكلانيّة - إذا صحَّ التّعبير - تتمُّ عبر ما تدعوه هذه المدرسة (التّحوِّي/ Containing Process)؛ والتحوِّي: هو الصّيرورة، بوصفها العمليّة الّتي تتشكّل بها الهُويّة الحيويّة للكائن - منطقيًا - عبر حركيّة الاختلاف الّتي يتحوَّى بها هذا الكائن أبعاد وجوده المختلفة؛ إذ إنَّ كلّ كائن يحتوي شكلًا، وهو مُحتوىً في الوقت نفسه في شكل، ويتحوَّى مصالحهُ داخليًا (مضمونيًا) أيضًا، بما هو آليّة تشكُّل

33 رستناوي، حمزة: مقالة «مفهوم الشّكل في المنطق الحيويّ»، موقع معابر الإلكترونيّ، أيلول/ 2016م.

34 المقالة السّابقة نفسها.

35 النّقري، رائق، فقه المَصالِح، ص ص 14 - 15

36 النّقري، رائق، المنطق الحيويّ: عقل العقل، ج 3، القانون والعقل فرديًا ونفسيًا، ص 410

حركيّ ديناميكيّ[37]، ولذلكَ يكون التَّحوّي: (صيرورةَ انتظام المَصالِح)، ذلك لكونه الصّيرورةَ الحيويةَ للشّكل الحيويّ، وبوصف كُلّ كائن يتحوَّى نفسَهُ ومُحيطَهُ لكونِهِ شكلًا ضمنَ شكلٍ، ويتضمَّنُ شكلًا؛ [38]، وصيرورةُ انتظامِ المَصالِح الّتي يبسطُها الشّكل الحيويّ، بما هوَ عمليّة تحوِّي تكونُ مُحصِّلةً لتحوِّيات مُتعدِّدة المُستويات والأبعاد، تتحوَّى بعضها، حسبَ صلاحيّات كُلٍّ منها تجاه نفسِها وغيرِها، وتعبيرُ الاحتواء - هُنا - ليسَ مُستخدَمًا بمعناهُ المعجميّ في المنطق الحيويّ؛ بل بالمعنى المنطقيّ القانونيّ، المُفسِّر لأيَّةِ كينونةٍ بوصفِها تَحَوٍّ لشكل مُتجدِّد ديناميكيّ ضروريّ لتفسير صيرورة الكائن وتحقيقها[39].

لعلَّ أهمّ ما ينطوي عليه مفهوم «الهُوِيّة الحيويّة»، المُتَّكئ على مبدأ «الشّكل الحيويّ»، ومبدأ «التّحوِّي» في مدرسة دمشق، يكمن في مُجاوَزة منطق «الجوهر/ substance» الّذي حكم الفكر الدّينيّ والفلسفيّ لمئات السّنين؛ فَـ «الجوهر، بوصفه الماهيّة، هو: نقيض (العَرَض/ Accident)، الّذي كان يُعرَّف بأنّه الافتقار إلى غير يقوم به ويكون موجوداً قائماً بنفسه[40]، في حين يحقّق الجوهر - هذا الوجود القائم بنفسه - بما هو موجود، غنيّ عن محلّ يحلّ فيه»[41]، لكنَّ مدرسة دمشق تتجاوز هذا الفهم الثّنائيّ التّقابليّ، لتقول بالكينونة الحيويّة النّاهضة على البرهان؛ حيث ترفض هذه المدرسة وجود «جوهر ثابت للكائن قائم بنفسه ومُستقلّ عن الأعراض وأبعاد وجود الكائن»[42]، فالكائن - بلغة المنطق الحيويّ - يُحقق الهُوِيّة الحيويّة عبر طريقة تشكُّل الأعراض وفقًا لشكل معيّن، وليس ثمّة جوهر يقوم بذاته ليسَ عَرَض»[43].

وخطورة منطق الجوهرانيّة - حسب ما تذهب إليه مدرسة دمشق - يكمن، أوّلًا، بعدم الإقرار بالتّغيُّر أو التّواصل الشّامل، وهو الفَهم المُتعالي الّذي تأسّست عليه الرّؤى الهُوِيّاتية المُغلَقة، الّتي سوَّقت لازدواجيّة المعايير والسّياسات العنصريّة، ونفي الآخَر المُختلِف أو استئصاله، لذلك - تدعو مدرسة دمشق إلى مُغادَرة هذا الفكر الاستعلائيّ الاستغلاليّ بتحطيم انغلاق المفاهيم الجوهرانيّة العنصريّة، وتجاوزها إلى ما هو بديهيّ مُشترَك كونيًا، ومُنبثِق عن أولويّات حركة الحياة والعدل والحرّيّة[44].

---

37 رستناوي، حمزة: قاموس المُصطلحات الحيويّة ودليل القياس الحيويّ، مخطوط غير منشور.

38 من حوار فكريٍّ خاصّ أجريتُه مع رائق النّقريّ، نشرته على موقع الفيس بوك.

39 يُنظَر: رستناوي، حمزة: مقالة «مفهوم الشّكل في المنطق الحيويّ»، موقع معابر الإلكترونيّ، أيلول/ 2016م.

40 صليبا، جميل: المعجم الفلسفيّ، دار الكتاب اللّبنانيّ، بيروت، مادّة العرض، ج 2، ص 71

41 المصدر السّابق نفسه، مادّة الجوهر، ج 1، ص ص 227 - 424

42 رستناوي، حمزة، قاموس المُصطلحات الحيويّة ودليل القياس الحيويّ، مخطوط غير منشور.

43 المرجع السّابق نفسه.

44 يُنظَر: المرجع السّابق نفسه.

يبدو أنَّ أوّل فكرة ترد إلى خاطري وأنا أستعرض الأسُس المحوريّة في مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ، لاسيّما رؤيتها الجديدة الخاصّة بالتّحوّي؛ الّذي يمثّل حركيّة الشّكل الحيويّ في بلوغ الكينونة عبر مُجاوَزة ثنائيّة (الجوهر - العَرَض)، وثنائيّة (الشّكل - المضمون)، تكمن في إدارة هذه المدرسة ظهرها لـ (الكوجيتو/ Cogito) الدّيكارتيّ: (أنا أفكّر، إذن أنا موجود)، وهو الأمر الّذي يُخلخِلُ فكرة الذّات المركزيّة الثّابتة لدى ديكارت، تلكَ الذّات الّتي ترى أنّ الموجود البشريّ هو الأنا المُفكِّر المُتيقن من تطابقه وهُويّته، عبر تطابق العقل والفكر مع الوجود في ذاتٍ تُوجِد الموجود بقدرتها على تمثُّله حاضِراً أمامَها في وضعٍ مُتقابِلٍ معها، ومعنى ذلك؛ أنّ هذه الذّات المُتعالية ذاتٌ مُتحكِّمة بالعالم وموجوداته، ومُسيطِرة عليها بوصفها موضوعات لا تخضع للتّجربة المَعيشة الّتي يرتكز عليها المنطق الحيويّ - كما أرى - إنَّما تخضع للوعي الذّاتيّ الّذي يُعيِّن الآخَر، ويَحتجِز حُرِّيّة انفتاحه في العالم.

إنَّ تفتيت مركزيّة اليقين الّذي يحتفي به المنطق الحيويّ، يُعيد الاعتبار - أيضًا إلى مسألة الجدل، لا بمعناه الهيغليّ الّذي ظلّت فلسفته وفيّةً للذّاتية الدّيكارتيّة، عندما وحَّدَتْ الفكر والوجود، بجعل معرفة الوجود قائمة في التّمثّل بوصفه حقيقة يقينيّة، مُبتلِعةً الاختلاف في حركيّة الجدل الشّموليّة الّتي تمنع ضياع مركزيّة الذّات بِرَدِّ المُختلِف إليها، ومُطابَقته معها، فقد رأى هيغل أنَّ أي وجود مُختلِف هو وجود مُتعيِّن أو مُتناهٍ، وهو مَظهَر من مَظاهِر اللّامُتناهي (العقل الكُلِّيّ)، وعَرَضٌ من أعراضه؛ إذ يقوم الديالكتيك بحلّ التّناقض مع ذلكَ المُختلِف بدمجه في وَحدة (الأنا والآخَر) المُتجانِسة، الّتي لا تقبل التّعدُّد أو التّنوُّع أو الاختلاف، فالآخَر هو جسر ضمن حركيّة الجدل لبلوغ الذّات الجوهرانيّة، وأيّ فكر ينبغي له أن يُعزِّز التّناغم والتّجانس، وهو ما لا يتمُّ إلا بنفي التّناقضات والاختلافات.

بينَ المنطق الحيويّ والمنطق البصَريّ:

استطاعَتْ مدرسة دمشق بجهازها المفاهيميّ المُقدَّم - كما أعتقد - أنْ تخطوَ خطوةً جريئة نحوَ مُجاوَزة (ميتافيزيقا الحضور/ The Metaphysics Of Presence)، بمَعنى؛ أنَّها انطوَتْ ضمنيًّا - وإن كانت أدبيّاتها لم تُصرِّح بذلك علنًا - على فكرة (مُجاوَزة الميتافيزيقا Overcoming Of Metaphsics)، وهذا السَّعْيُ إلى تحقيق المُجاوَزة، يظهر - كما ذكرتُ سابقًا - في رغبتها، النّظريّة والتّطبيقيّة، في مُفارَقة الفَهم التّقابليّ الميتافيزيقيّ لثنائيات مُستقرّة في الفكر البشريّ، الّذي ثبَّتَ - دائمًا - منطق الهُويّة الجوهرانيّة النّافية للاختلاف، وهو المنطق الّذي طالما احتفى بمركزيّة الذّات الماهويّة الأحادية، لكنَّ المفاهيم الّتي تقترحها مدرسة دمشق لا تُخلخِل وَحدة تلك الذات فحسب؛ إنَّما تلتقي بتيّارات فلسفيّة كُبرى سعَتْ إلى مُجاوَزة ثنائيّة (الذّات - الموضوع)، وهذا ما كانَ موجودًا في (الفلسفة الظّاهراتيّة/ Fenonenology)، ويدعوني

إلى وصف مدرسة دمشق بأنها: «مدرسة ظاهراتيّة جديدة»، ذلكَ أنَّها تنهض عبر سعيها لمُجاوَزة ثنائيّة (الجوهر - العَرَض)، عبر حركيّة تخليق الشّكل الحيويّ على إحدى أهمّ أفكار هوسرل الّتي أراد عبرها مُغادَرة ثنائيّة (الذّات - الموضوع)، وهي فكرة (رؤية الماهيّة/ Eidetic Seeing) الّتي قدَّمها هوسرل لأوّل مرّة في التّفكير الفلسفيّ، وكان يأمل - عبر الاتّكاء عليها - إلى تحليل الماهيّة، لا بوصفها جوهرًا ثابتًا؛ بل بوصفها مُرتبطة ارتباطًا أصيلًا بالتّجربة المَعيشة، بما هيَ أوّل لقاء وجوديّ بين الوعي والعالم؛ أي بوصف الماهيّة حادثةً أو ظاهرةً تُلاحَظُ بوساطة الحواس، وتدور حولها المعرفة بشكل عامّ، وهو الأمر الذي يتمُّ عبر (التّأمّل الانعكاسيّ/ Reflection)، وهو: إدراك حدسيّ للمعطى، تخلقه (قصديّة الوعي/ Intentionality Of Consciousness)، بوصفها اتّجاهًا إلى العالم وأشيائه وموجوداته، كما تنفتح في الوعي.

لكنَّ رغبة هوسرل في كسر ثنائيّة الذّات والموضوع، وربط الماهية بحركيّة الوجود قد انتهَتْ إلى نمط من الوعي التّرانسندنتالي المُتعالي على العالم، ليُخفِق في الوصول بالموقف الظّاهراتيّ إلى القدرة على تفحُّص الحياة التّجريبيّة للإنسان، لذلك جاء انتقال هيدغر - تلميذ هوسرل - من قصديّة الوعي إلى (قصديّة الوجود الإنسانيّ/ Intentionality Of Being)، الّتي أراد منها مُجاوَزة ردّ الأشياء إلى الأنا الخالص، كما لو أنَّ المرء ينظر إلى العالم من فوق قمّة جبل، في حين رأى هيدغر أنّنا مندمجون في موضوع شعورنا، وماهيّة ظواهر الوجود الإنسانيّ وشيجة الصّلة بظواهر الوجود نفسه، فما يُظهِر الظّاهرة نفسها هي حقيقة الوجود الّذي نتَّجه إليه بالشّكل الّذي يكشف عن كينونته في عالم الخبرة المعيشة، بما هو عالم انبساط الظّواهر عبر أساليب الوجود وطرائقه العديدة.

وهكذا، قدَّمَ هيدغر مفهومه الجديد عن الذّات الإنسانيّة، وهو مفهوم الـ (Dasein)، وهو: تعبير ألمانيّ، يعني؛ أساليب وجود الموجود الإنسانيّ في العالم، نافيًا عبر هذا الفَهم للذّات، وجود أيّ فاصل حدّيّ بين الإنسان والعالم، أو بين الذّات والموضوع، ولكَم يحملني هذا السّياق إلى الحديث عن وجود تقاطع عميق بين مفهوم «الشّكل الحيويّ» ومفهوم «قصديّة الوجود» الّتي يمثّلها الـ (Dasein)؛ وذلكَ عبر التّلاقي بين فكرة تشكُّل أبعاد الوجود المُتحوِّلة في الشّكل الحيويّ، وانبساط أساليب الوجود المُختلِفة في (الأنطولوجيا/ Ontology) الهيدغريّة، لاسيّما عندما أتذكّر أنَّ الشّكل الحيويّ هو التّعريف الأهمّ للكينونة في مدرسة دمشق، وأشير إلى أنَّ هذا (الشّكل/ طريقة التّشكُّل) للهُويّة الحيويّة لا ينهَضُ - كما أعتقدُ - على فَهْمِ الماهيّة بوصفها مُسَبَّقة على الوجود، إنّما بوصفها إحدى تعينات الوجود المُتباعِد والمُتغايِر، وهو ما يعيدني من جديد إلى هيدغر الّذي رفض أن يكون الوجود هو (Existence)، أي؛ وجود يسبق الموجود (Existent)، بوصفه (أي هذا الوجود) الماهيّة القَبْليّة للموجود، بل هو وجود فرديّ (Existence)، تنبسط أساليب وكيفيّات وجوده البصَريّة المُختلفة في العالم بغية بلوغ كينونته الكُلِّيّة (Being).

إنَّ فَحوى الانتقال إلى قصديّة الوجود، بما هي أساليب وجود تتحوَّى أبعاد انبساطها المُتحوِّلة في شكل حيويّ ينفتح نحو كينونته، يعني؛ أن ننزاحَ نحوَ إدراك العالم بما هو مَعيش، لا بما هو مُتصوَّر، أي بالتحول من (اللوغوس Logos/ العقل المركزي) بوصفه تفكيراً تمثُّليّاً يُحضِرُ العالم بما هوَ تصوُّر ذهنيّ، إلى (اللوغوس/ الوجود العيانيّ البصَريّ)، كونه يتَّصِلُ جذريًا بالرّبط الماهويّ للهُوِّيّة الحيويّة برؤية الماهيّة؛ يعني هذا؛ أن نفهم أساليب وجود الموجودات، عبر الرّبط بينها وبين العين في مَجال الرّؤية والكشف والإبصار؛ أي في مَجال انفتاح فَجوة الوجود انطلاقًا من المَعيش، ذلكَ أنَّ مجال الشّكل الحيويّ: هو مجال اختبار المفاهيم والتّجارب والمعارف في إطار تجريبيّ يتجاوز أسر التّعالي والمُسَبَّقات والجوهرانيّة العصبويّة المُغلَقة، وهذا لا يعني أنَّ نفيَ التّمركُز الذّاتيّ أو الجمعيّ هو نفيٌ لإمكانيّات حضور الذّاتيّة أو الجماعة؛ إنَّما هو فَهم هذا الحُضور بوصفه حضورًا حركيًا مُتحوِّلًا، ومَفتوحًا على مُمكنات الكينونة لوجود الموجودات في العالم، يأخذ معنى الحقيقة - هنا - دلالة تتجاوز ثنائيّة (الحقيقة/ اللّاحقيقة)، إلى فكرة تفحُّص هذه الحقيقة في سياق ظاهريّ نسبيّ تجريبيّ للفَهم، وهيَ المسألة الّتي سأعودُ إلى مُناقشتِها في السُّطور القادمة، لإيضاح صلةِ نسبيّة هذا الفَهم بالصَّلاحيّة القانونيّة التَّجريبيّة قطعيّة الثُّبوت في مدرسة دمشق.

غيرَ أنَّ الأمر الأساسيّ الّذي ينبغي لنا الإشارة إليه في هذا المَوضِع، يرتبط بمدى قدرة المنطق البصَري (أساليب الوجود البصريّة للدّازين في فَجوة الوجود - في - العالم) على إغناء المنطق الحيويّ نفسِهِ، ذلكَ أنَّ المنطق البصَري لا يتناقَض معَ محوريّة (الشّكل/ طريقة التشكُّل) ما دامَ يعني في توجُّهاتي المَعرفيّة المرئيّ وغير المرئيّ، والظّاهريّ وغير الظّاهريّ، والشَّكليّ والمَضمونيّ، والعرَضيّ والجوهريّ، والذّاتيّ والموضوعيّ، والحاضِر والغائِب، فهوَ لا يقتصِر على فكرة البصَر أو مُقارَبة الوجود والمَوجودات عبرَ حاسّة البصَر، إنَّما يأخُذُ البُعْدُ البصَريُّ دلالةً أعمَق ترتبِطُ بمَفهوم (الكشف) الّذي يظهَرُ في مُنفتَحات الوجود في العالم؛ بينَ التَّحجُّب واللاتحجُّب، فضلًا عن كون المنطق البصَريّ بما هوَ لوغوس مُجاوَزة الماهيّات المُغلَقة والمُسَبَّقة، يحتفي بأساليب الوجود بوصفها أساليب وجود (بصَريّة_حيويّة) ناهِضة على فكرة تواشُج عنصريّ الحركيّة، ومُحرِّك في آنٍ معًا، فـ «الكائن في أيّة لحظة، هوَ كائن يتشكَّلُ ويتغيَّرُ حقيقةً، بما يُلزِمُنا باستخدام الصِّيغة الحركيّة؛ فهوَ يتشكَّلُ في شكلٍ، وهذا الشّكلُ ليسَ ثابتًا»[45]، وعلى هذا النَّحو، يبدو اللّقاءُ بينَ المنطق الحيويّ والمنطق البصَريّ مُسوَّغًا، ولا سيّما أنَّ «الحياة بوصفِها قيمة حيويّة لا نهائيّة، تتجلّى في الكون كطرائق تكوُّن، أشكال تواجُد، وإنَّهُ ليسَ ثمّةَ وجود جوهريّ عينيّ ثابت مُستقلّ في الكون، والكائنات جميعُها إنْ هيَ إلّا أشكال تكوُّن/ طَرائِق تكوُّن»[46].

45 رستناوي، حمزة: مقالة «مفهوم الشّكل في المنطق الحيويّ»، موقع معابر الإلكترونيّ، أيلول/ 2016م.

46 النّقري، رائق: المنطق الحيويّ: عقل العقل، ج 1، قانون العقل، ص 67

وأُشِيرُ - في هذا السّياق - إلى أنّني قدّمتُ في بَياني الشِّعريّ الأوّل «الإعلان التَّخارُجيّ» المَنشور في أكثر من منبر ثقافيّ منذ عام 2015م[47]، اقتراحًا كانَ أساسهُ الإمعان في (تحريك الماهيّة) لفَهم انفتاح العالم الشّعريّ، ويكمنُ هذا الاقتراح في ما اصطلحتُ عليه بِـ (الماهيّة بوصفها انفتاحًا - نحوَ - المَجهول)؛ وأرمي من هذا التوجُّه، القول: إنَّ أساليب وجود الذّات في عالم القصيدة، بما هيَ أساليب وجود تخارُجيّة مَفتوحة - نحوَ - المَجهول، تعني، بطريقة ما، أنَّ هذه الماهيّة هيَ - في حدِّ ذاتها - ذلكَ الانفتاح المُستمرّ وغير المُكتمِل نحوَ المَجهول، وبهذا المَعنى، يكونُ (تحريكُ الماهية) بوصفه تحقيقًا لهذا (الانفتاح/ الفَجوة نحوَ المَجهول)، مُجاوَزةً لثنائيّة (الجوهر - العَرَض)، وثنائيّة (الشّكل - المضمون)، عبرَ تبادُل مُزدَوَج ومُستمرّ للاحتمالات بين أطراف أو حُدود الثُّنائيّات، ليكونَ هذا التَّحريك - وفقَ اصطلاحي - شكلًا حيويًّا انعكاسيًّا، ولتغدو أساليب الوجود البصَريّة حركيّة عيانيّة مُنفتِحة - دائمًا - نحوَ إمكانيّات الكينونة، وهوَ الأمر الّذي يُفتِّتُ المركزيّة الجوهرانيّة، ويُعيدُ إلى مسألة «رؤية الماهيّة» اعتبارَها العمَلانيّ، ذلكَ أنّني أستطيعُ - بناءً على هذا التّأويل - وصف (تحريك الماهيّة) بأنَّهُ: تشكُّل حيويّ مُتقلِّب إلى ما لا نهاية.

وبربط رؤيتي هذه بمدرسة دمشق للمنطق الحيويّ، يمكن أنْ أقول: إنَّ احتفاء الهُويّة الحيويّة بِتحريك الماهيّة عبر مفهوم «الشّكل الحيويّ»؛ وهوَ عمليّة التّحوّي الدّيناميكيّة لأبعاد الوجود المُختلِفة، بوصفها سعيًا إلى بسط كينونة حركيّة مُتحوِّلة، يدفعني إلى أنْ أقترحَ أنْ يكونَ الانتقال من (اللّوغوس/ العقل المركزيّ) إلى (اللّوغوس/ الوجود العيانيّ البصَريّ) انتقالًا إلى ما أصطلحُ عليه بِـ (اللّوغوس الحيويّ) الّذي يستمدُّ مَشروعيّتَهُ من الإضافة النّوعيّة الّتي يُفترَضُ أنْ تُحقِّقها مدرسة دمشق في المنطق الحيويّ؛ المُتمثّلة بربط جدليّة (الحقيقة/ اللّاحقيقة) الأنطولوجيّة الظّاهراتيّة - طبعًا - وفق تحليليّ الشخصيّ لمفاهيم المدرسة بالمَصلَحة ومنظوماتها وأنساقها، كما سأوضح.

المنطق البصَريّ - الحيويّ والمَصلحة:

المَصلحةُ (Interest): مصطلح يشمل - في المنطق الحيويّ - كلّ كينونة، فكل كينونة تتحوَّى مصلحة، وتعرض لمصالح تتفاوت - نسبيًّا - بين ما هو أكثر صلاحيّة وما هو أقلّ صلاحيّة، وأيُّ تغيُّرٍ في شكل الكائن ينعكِسُ تغيُّرًا في مصالحِهِ[48]، فالمَصلحةُ ليست جوهرًا ثابتًا؛ بل هي «شكل حركيّ احتوائيّ احتماليّ نسبيّ،

47 سليمان، مازن أكثم: الإعلان التَّخارُجيّ، بَيان شِعريّ نُشِرَ أوّل مرّة في موقع «ألف» الثّقافيّ الإلكترونيّ، بتاريخ 13 حزيران 2015م، ونُشِرَ في صِيغة جديدة مُنقَّحة في موقع «الأوان» الثّقافيّ الإلكترونيّ، بتاريخ 28 كانون الثّاني 2016م.

48 يُنظَر:

- رستناوي، حمزة: «في البحث عن منطق الحياة»، ص 9.

- رستناوي، حمزة: قاموس المُصطلحات الحيويّة ودليل القياس الحيويّ، مخطوط غير منشور.

يتعيّن بوصفه تغيّرًا في صلاحيّة الكائن عند أيّ تغيير في شكله المنطقيّ الحيويّ»[49]، وهذا الفَهم ينطوي على انتقالٍ مفهوميٍّ في مدرسة دمشق من ثنائيّة (الجوهر - العَرَض) الحدِّية التّقابليّة الوفيّة لميتافيزيقا الحضور، إلى ثنائيّة جدليّة تفاعليّة بين (المَصلحة والشّكل الحيويّ) يمكن اختبارُها - كما ذكرْتُ من قبل - في سياق ظاهريّ للفَهم، بما يتجاوز تعريف الحقيقة بوصفها يقينًا حاسِمًا أو إثباتًا نهائيًا، فالجديد في المنطق الحيويّ يكمن في ربط المصلحة بمفهوم (الشّكل/ طريقة التَّشكُّل)، وبالعمَل على مُقايَسة حيويّة المَصالِح المعروضة بالاستناد إلى مرجعيّة منطقيّة مُلزِمة بُرهانيًا؛ أي بمُقايَسة المَصالِح بوصفها قيَمًا جبريّة قابلة للقياس باستخدام المنطق مُتعدِّد القيَم (Multiple_Valued Logic)[50].

إنَّ ما تدعوه مدرسة دمشق بِـ «التّوظيف الخاصّ للمصالح/ Special Use For Interests»[51]، يحتفي بالتّعدّديّة والاختلاف تبعًا لتوظيف المصالح في أشكال مفتوحة ومُحتمَلة للكينونة، وفق المعايير الفطريّة المفتاحيّة للشّكل الحيويّ، وهي الحياة والعدل والحرّيّة، وهذا التّوظيف الخاصّ للمصالح ذات الصلاحيّات المُتراكِبة، ينهَضُ على جُملة مرجعيّات وقائعيّة: أوّلها؛ «مرجعيّة عامّة النّاس/ General People Reference»[52]، الّتي ترتبط بقرائن صوابيّة الوجود الفطريّ للبشر في مُختلف المجتمعات والعُصور؛ حيث تضعُها مدرسة دمشق تحتَ عنوان مرجعيّ عريض، هو: «مرجعيّة البداهة الحيويّة الكونيّة للمصالح المُشترَكة/ Universal Hayawic Common Sense Reference»[53]، فضلًا عن «مرجعيّة عامّة أهل الاختصاص/ General Specialists Reference»[54]، وهيَ المرجعيّة المُؤسَّسة على قرائن تجريبيّة ينبغي ألّا تنفيها أيّة تجرِبة.

ويتفرَّع عن هاتين المرجعيّتين تفرُّعًا طبيعيًا «مرجعيّة عقائديّة فئويّة/ Doctrinal Categorical Reference»[55]، ترتبط بالمصالح ذات التّوظيف العقائديّ «الّذي ينبغي أنْ يخضع - دائمًا - للبرهان الافتراضيّ الشَّرطيّ، بوصف هذه المرجعيّة مُلزِمة لمن يُؤمن بها ويُواليها فقط»[56]؛ ذلكَ أنَّ المنطق الحيويّ

---

49 يُنظَر:
- رستناوي، حمزة، المرجع السّابق نفسه.
- رستناوي، حمزة: في البحث عن منطق الحياة، 98.
50 يُنظَر: المرجع السّابق نفسه، الصّفحة نفسها.
51 يُنظَر: المرجع السّابق نفسه، ص 110
52 يُنظَر: المرجع السّابق نفسه، ص 99
53 يُنظَر: المرجع السّابق نفسه، ص ص 100 - 101 - 139
54 يُنظَر: المرجع السّابق نفسه، ص ص 99 - 134
55 يُنظَر: المرجع السّابق نفسه، ص 100
56 يُنظَر: رستناوي، حمزة: : قاموس المُصطلحات الحيويّة ودليل القياس الحيويّ، مخطوط غير منشور.

يسعى إلى أنْ «يبقى على مسافة واحدة من جميع العقائد والإيديولوجيّات والنّظريّات»[57]، وأنْ يختبرها في سياق احتماليّ نسبيّ يُفكِّكُ صلاحيّات تلكَ العقائد أو خطاباتها الشّموليّة أو مقولاتها الجزئيّة، تبعًا لقدرتها على البرهنة على بداهة الصّلاحيّة الحيويّة الكونيّة للمصالح المُشترَكة.

هكذا، يتفحَّصُ المنطق الحيويّ صلاحيّات الهُوِيّات، لتُعَدَّ هُوِيّات حيويّة لا تتناقضُ مع المصالح الكونيّة المُشترَكة وفق «مبادئ القانون الحيويّ/ Principles Of Hayawic Law»[58] في مدرسة دمشق، وهيَ: قانون الشّكل - الحركة - الاحتواء - الاحتمال - النّسبيّة، ذلكَ أنَّ كُلّ كائن - حسب رائق النّقري - هوَ شكلٌ وإنْ بدا من دون شكل، وحركيٌّ وإنْ بدا ساكنًا، واحتوائيٌّ وإنْ بدا فارغًا، واحتماليٌّ وإنْ بدا حتميًّا، ونسبيٌّ وإنْ بدا مُطلَقًا[59]؛ حيث يعمَلُ المنطق الحيويّ على تفسير مصالح التّواصُل البشريّ وغير البشريّ، ويهتمُّ بهندسة وتسويق وإدارة المعرفة لاكتشاف منطق الحياة عبر معرفة استدلاليّة شاملة تبحثُ عن درجة انتظام الكون والمجتمع، فحيويّة المنطق الحيويّ تُرجَعُ إلى الحياة نفسها، بوصفها دلالة على الفعل الحيّ المُبدِع الخلّاق الّذي تتميّز به جميع الكائنات والحوادث، وليس الحياة في صيغتها البيولوجيّة[60].

البرهان الحيويّ بينَ قطعيّة الثُّبوت الرِّياضيّ ونسبيّة القراءة والتَّفسير والتَّأويل

يتّكئ المنطق الحيويّ في سبره لصلاحيّات المَصالِح على «البرهان الحيويّ/ Hayawic Evidence»؛ الّذي يسعى إلى تحقيق توازن دلاليّ بين «الشّقّ التّجريبيّ والشّقّ الاستنتاجيّ العقليّ»[61]، فـ «البرهان الحيويّ - كأيّة كينونة - ليسَ جوهرًا ثابتًا؛ بل هوَ شكل حركيّ احتوائيّ احتماليّ نسبيّ، يعرض لمصالح يُمكِنُ مُقايَسة حيويَّتِها بالاستناد إلى تقنيّة وحدة مُربَّع المَصالِح (Interest Square Unity ISU)، يلعَبُ دورًا مُزدوَجًا بوصفِهِ مفهومًا قياسيًّا، وهوَ أداة لقياس المَصالِح، ويعرضُ - بدوره - لمَصالِح يُمكِنُ مُقايَسة صلاحيّاتِها»[62]، وبهذا المَعنى؛ يُستخدَمُ «مُصطلَحُ (البرهان الحيويّ)، بوصفِهِ شكلًا معياريًّا منطقيًّا للتَّعرُّف على الجذور المنطقيّة للمَصالِح المَعروضة في النّصوص أو الصّور أو الأحداث ..إلخ، يعرضُ لأحكام وجود وقيمة معًا، بدلالة وحدة مُربَّع المَصالِح، وتتراوَحُ الأحكام بينَ: الجوهرانيّة والحيويّة، وبينَ الجزئيّة والكُلِّيّة»[63].

57 يُنظَر: المرجع السّابق نفسه.

58 يُنظَر: رستناوي، حمزة: في البحث عن منطق الحياة، ص ص 115 - 118

59 من حوار فكريٍّ خاصّ أجريتُه مع رائق النّقري ونشرته على موقع الفيس بوك.

60 يُنظَر: رستناوي، حمزة: قاموس المُصطلحات الحيويّة ودليل القياس الحيويّ، مخطوط غير منشور.

61 رستناوي، حمزة: في البحث عن منطق الحياة، ص 108

62 المرجع السّابق نفسه، الصّفحة نفسها.

63 المرجع السّابق نفسه، الصّفحة نفسها.

إنَّ البرهان الحيويّ؛ هوَ برهان ثلاثيّ الجذور، أو بصياغة أُخرى؛ ينبغي عليه أنْ يُحافِظَ على جذور البرهان الحيويّ (Radicals Of Hayawic Evidence)، وهيَ: «برهان الحُدوث، وبرهان الفطرة (فطرة الحياة والعدالة والحرّيّة)، وبرهان وَحدة المعايير»[64]، وهذه الجذور تمنح البرهان الحيويّ ديناميكيَّته النّسبيّة الاحتماليّة القائمة على نمط من «بِنيوية حيويّة»، إذا صحَّ تعبيري هذا؛ حيث إنَّ «كُلّ واحد من جذور البرهان الحيويّ يُؤثِّر ويتأثَّر بالآخَر، وإنَّ البرهان الحيويّ شكلٌ حركيٌّ احتوائيٌّ، وأيُّ تغيُّرٍ يحدثُ في أحَدِ هذه الجذور، سوفَ يُؤثِّر في البرهان الحيوي ككُلّ، فنفي جذر برهان الحدوث - مثلًا - يتحوَّى ضِمنًا نفي جذر برهان وحدة المَعايير؛ أي ازدواجيّة مَعايير معرفيّة على الأقلّ، ونفي جذر برهان الفطرة - كذلك - يتحوَّى ضِمنًا نفي جذر وحدة المَعايير، بالتّالي، قُصورًا في بُرهانيّة وحيويّة المَصالِح المَعروضة»[65].

في هذا الإطار؛ يُميِّز المنطق الحيويّ - ضمن جذر برهان الفطرة - بين أولويّة الحياة والعدالة والحرّيّة، وإلزام هذه الأولويّة، وهوَ التَّمييز الّذي يَشغَلُ أهمّيّة تطبيقيّة بالِغة في بحث القياس الحيويّ، ليكون للبرهان الحيويّ - بهذه الصّورة - أربعة جذور يُصطَلَحُ عليها «معايير الشّكل الحيويّ»[66]، ويرى رائق النّقريّ؛ أنَّ هذه الجذور تُحدِّدُ الشّكل الحيويّ بوصفِهِ يتوفَّرُ على برهان رُباعيّ التَّوحيد[67]، وهيَ:

«أ_ برهان الحدوث.

ب_ برهان وحدة مَعايير، الشّكل الحركيّ الاحتوائيّ الاحتماليّ النسبيّ.

ج_ برهان أولويّة مَعايير، الحياة والعدالة والحرّيّة (...).

د_ برهان إلزام مَعايير الحياة والعدالة والحرّيّة»[68].

لعلَّ القضيّة الشّاغِلة الّتي يفرُضُها عليَّ مُصطلَح (البرهان الحيويّ) ومفهومه، تكمنُ في التَّساؤل عن مدى إمكانيّة الحديث عن برهان ينطوي - في معناه المعجميّ والدَّلاليّ - على معنى اليقين، بما يُشير إليه من شُبهة انغلاق القراءة في ضوء المنطق الرياضيّ العلميّ الحاسِم، وانطواء البرهان - في الوقت نفسِهِ - على ديناميّات مفتوحة على النسبيّة والاحتماليّة والمُراجَعة والتَّنقيح واختلاف القراءات والتّفسيرات والتّأويلات.

64 المرجع السّابق نفسه، الصّفحة نفسها.

65 المرجع السّابق نفسه، الصّفحة نفسها.

66 المرجع السّابق نفسه، ص 110

67 من حوار فكريّ خاصّأجريتُه مع رائق النّقري ونشرتُه على موقع الفيس بوك.

68 رستناوي، حمزة: في البحث عن منطق الحياة، ص 110

يذهب رائق النّقريّ إلى القول: «إنَّ مسيرة البَحث الحيويّ - في نصف قرن - هيَ مسيرة تطبيقيّة تجريبيّة لتحقيق هدف الأيديولوجيا الحيويّة، وهوَ تحرير النّاس من الأيديولوجيّات الميّتة والمريضة، وإعادة هندسة مُستقبلِهم باتّجاه أكثر حيويّة، وهذه المهمّة تتطلَّبُ إجراءات قياسيّة تطبيقيّة مُحدَّدة، وهذه هيَ مسيرة كُلّ المُؤلَّفات والأعمال الحيويّة - فكريًا وسياسيًا - في ميادينَ مُحدَّدة، وهيَ - بوجهٍ عامّ - تُشكِّلُ كُلَّ ما يُمكِنُ أنْ يشملَهُ التَّواصُلُ البشريّ وغير البشريّ، وضِمنًا التَّواصُل بينَ الأفراد والجماعات والأحزاب والعقائد والأمم والقوميّات والدُّوَل والمُؤسَّسات المحلّيّة والإقليميّة والعالميّة»[69].

واللّافت في مدرسة دمشق: هو تقديم «طرح مفهوم جديد للبداهة، يتجاوز المفهوم المُتداوَل والكلاسيكيّ عنها، إلى بداهة قانونيّة تجريبيّة مُتعدِّدة القيَم بالضَّرورة، تُعنى بالتَّواصُل البشريّ وغير البشريّ»[70]، لهذا، يُعرِّفُ المنطق الحيويّ «البداهة الحيويّة الكونية للمَصالِح المُشترَكة بأنَّها: مرجعيّة أوَّليّة مُعادِلة لمفهوم الشّكل في المنطق الحيويّ، وهيَ أساس لصلاحيّات/ مَصالِح مُشترَكة بقرينة كونِها مُلزِمة قانونيًا لجميع الكائنات، بصرف النَّظَر عن معرفتِها أو جهلِها، قَبولِها أو رفضِها»[71].

من الواضِح - بعد التَّمعُّن في تفاصيل الكلام السّابق - أنَّ المنطق الحيويّ بما هو منطق قياسيّ رياضيّ يتَّكئُ على البُعد التجريبيّ في منع انغلاق البرهان الحيويّ؛ إذ «يُمكِنُ الحديث عن شكلٍ أو صيَغ قانونيّة للفكر والتَّفكير، تُساعِدُ على تمييز الصَّحيح منها والمَقبول تجريبيًّا، وهذا عيْنُ المنطق الّذي يبحَثُ (عن القواعد العامّة للتَّفكير الصّحيح)»[72]، على أنْ نعيَ أنَّ هذا التّجريب يهدف إلى العُثور على «معرفة استدلاليّة شاملة تبحَثُ عن درجة انتظام الكون والمجتمع، وفق صيَغٍ قانونيّة ديناميكيّة قياسيّة، تنفي وجود جوهر ثابت سحريّ مُفارِق للكون والمجتمع، معرفة تكونُ نقيض مفهوم الثّنائيّات»[73].

يستندُ التّوازن الدّلاليّ - في بؤرته المحوريّة - بين الشّقّ التّجريبيّ والشّقّ الاستنتاجيّ العقليّ، الّذي تُحاولُ مدرسة دمشق تحقيقه، على انتقال مفهوم البرهان من معناه المعجميّ الاصطلاحيّ القديم، القائِل بفكرة اليقين النِّهائي والأبديّ والثّابت غير المُتغيِّر، إلى مفهومه الجديد لدى المُحدثين الّذينَ يُطلِقونَ هذا اللّفظ على الحجّة العقليّة والحجّة التَّجريبيّة معًا، بوصف الحجّة التَّجريبيّة تستند إلى التَّجارب والأشياء والحوادث، وهوَ الأمر الّذي يربط مفهوم البرهان الحيويّ بالمنطق التَّجريبيّ الاستقرائيّ الموضوعيّ[74].

69 من رسالة لرائق النّقري نُشرت على صفحة دمشق للمنطق الحيويّ، ردًا على رسالة إلي.

70 رستناوي، حمزة: في البحث عن منطق الحياة، ص 8

71 رستناوي، حمزة: مقالة «هندسة معرفيّة سوريّة جديدة»، مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ، موقع فلافس الإلكترونيّ، 2/ 7/ 2015م.

72 رستناوي، حمزة: «في البحث عن منطق الحياة»، ص 3

73 المرجع السّابق نفسه، ص 8

74 يُنظَر: المرجع السّابق نفسه، ص 106

يُؤكِّد رائق النّقري أنَّ القانون الحيويّ ليسَ قانون أفراد؛ إنَّما هوَ قانون شكليّ كونيّ يظهَرُ بشكلٍ، ويغيبُ بشكلٍ، ويتنوَّعُ بشكلٍ، ويُفهَمُ بشكلٍ، ويُجهَلُ بشكلٍ، مُستندًا إلى بداهات المنطق الحيويّ الّتي هيَ لا عقليّةً ولا حسّيّةً ولا شعوريّةً؛ بل هي منطقيّة قياسيّة تجريبيّة كونيّة - أوّلًا وأخيرًا - يتمُّ البرهانُ عليها عبرَ وحدات قياس رياضيّة منطقيّة، تُمثِّلُ وحدات كمّيّة سياقيّة تجريبيّة وقطعيّة الثُّبوت موضوعيًّا[75].

إنَّ حواري مع رائق النّقري حولَ مصطلح (قطعيّ الثّبوت)، قادَهُ إلى تأكيد مفهوم النّسبيّة، فأولويّات الحياة والعدالة والحرّيّة هي أولويّات نسبيّة، لكنَّ النّسبيّ هوَ قانونيّ أيضًا، وليس عبثيًّا ولا عدَميًّا، فرائق يرفض النّسبيّة المُطلَقة، ويرى أنَّ ثمّة تضليل في طرح مفهوم النّسبيّة القابلة - أصلًا - للقوننة أيضًا[76]، وإذا كان حمزة رستناوي يدعو إلى تقييد مصطلح (قطعيّ الثّبوت) في البرهان الحيويّ، عبر التشبُّث بربطِهِ بجُمْلَة مُقارَنة مُحدَّدة عند كُلّ قياس ليتحقَّق مفهوم النّسبيّة[77]، فإنَّ رائق النّقري لا ينفي قابليّة القياس قطعيّ الثّبوت للتّكذيب أو إعادة النّظر، ما دامَ القياس العلميّ لا يكونُ علميًّا إلّا إذا كانَ قابِلًا للتَّكذيب دائمًا، فإمّا أنْ يُبرهن نفسَهُ دائمًا، أو يسقط فيثبت قُصورَهُ علميًّا[78]، لذلكَ؛ يقول رائق النّقري: «طبعًا، لا يمنَعُ ذلكَ من وجود أناس يرفضون القياس، حتَّى لو كانَ صائبًا وتجريبيًّا، كما لا يمنَعُ ذلكَ من أنْ نجدَ أناسًا يُجادِلونَ في كون السَّماء زرقاء أثناء نهار مُشمِس، كما لا يمنَعُ ذلكَ من ظُهور قياسٍ خاطئ، ومُقاسٍ يُعَدُّ قياسُهُ جوهرانيًّا ثابتًا لا يُناقَشُ ولا يُكذَّبُ ولا يُراجَعُ، بل يُصنَّم»[79]، لهذا، كتبْتُ رسالة إلى رائق النّقري، أقولُ فيها: «المنطق الحيويّ بوصفِهِ منطقًا قياسيًّا ببرهان قطعيّ الثُّبوت رياضيًّا، ينطوي على إمكانيّة تكذيب هذا البرهان أو هذا القياس دائمًا، عبر البُعد النّسبيّ الاحتماليّ التّجريبيّ للمُقايَسة الّتي تتأسَّسُ على نموذج أو شبكة مُرَبَّع مَصالِح التَّكوين والتقييم كونيًّا واجتماعيًّا»[80].

هكذا، أرى أنَّ الإشكاليّة المحوريّة - بعدَ هذه المُناقشة - لا تكمُنُ في إمكانيّة الجمع بين الشّقّ التّجريبيّ للبرهان، والشّقّ العقليّ الرّياضيّ المنطقيّ، ولا تكمنُ - أيضًا - في إخضاع البرهان نفسِهِ بوصفِهِ قطعيّ الثُّبوت إلى إمكانيّة التَّكذيب والمُراجَعة، وفقَ مرجعيّة البداهة الحيويّة الكونيّة للمَصالِح المُشترَكة؛ إنَّما في اقتراح إضافة نوعيّة للمنطق الحيويّ تحميهِ من سُلطتِهِ القانونيّة، الّتي قد تتغوَّلُ من قِبَل الذّات المُقايِسة على الموضوعات المَعروضة أو المَصالِح المَعروضة؛ إذ إنَّهُ - في اعتقادي - أنَّ هناكَ فرقًا أساسيًّا بين وجود

75 من حوار فكريّ خاصّ أجريتُه مع رائق النّقري ونشرتُه على موقع الفيس بوك.

76 من الحوار السّابق نفسه.

77 من حوار فكريّ خاصّ أجريتُه مع حمزة رستناوي ونشرتُه على موقع الفيس بوك.

78 من حوار فكريّ خاصّ أجريتُه مع حمزة رستناوي ونشرتُه على موقع الفيس بوك.

79 من الحوار السّابق نفسه.

80 من رسالة وجَّهتُها إلى رائق النّقري، نُشرت على صفحة مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ.

الصِّيَغ القانونيّة في المنطق الحيويّ القائِمة على حركيّة (الشّكل/ طريقة التَّشكُّل)، وكيفيّات قراءة طرائق انبساط هذه الحركيّة قانونيًا وفهمِها، وتفسيرها، وتأويلها.

نعم، القانون الحيويّ الكونيّ موجود، وقوانين القراءة موجودة، لكنَّ العبرة في اختلاف القراءات، أو - تحديدًا - في اختلاف تطبيق القوانين نفسها، لا في اختلاف نتائجِ هذا التَّطبيق فحسب، من هُنا، تنبعُ خطورة القول: «إنَّ مفهوم الشّكل - على المُستوى العلميّ - يستهدفُ زيادة قُدرتنا على التَّحكُّم بالكائنات والمَصالِح المُرتبطة بها، ويُوفِّر الأساس النَّظَري لتقنيّات الهندسة المَعرفيّة الضّروريّة لهندسة تسويق المَصالِح وإدارتها وتقييم مقدار صلاحيَّتِها وحيويَّتِها»[81]، من هُنا أيضًا، تنبعُ خطورة القول: «إنَّ رائق النّقري لا يُخفي الطبيعة الأداتيّة لمفهوم الشّكل ومردودِهِ المَعرفيّ، فضلًا عن كونِهِ صيغة قانونيّة تشمَلُ الكون وطرائِق تشكُّل الكائنات»[82].

من نافل القول: «إنَّ أيَّة مُقارَبة ذاتيّة لموضوع تنطوي على جُمْلة من المُسَبَّقات الّتي يمتدُّ تأثيرُها حتَّى إلى القوانين والتّجريبيّة، لا تحمي تلكَ المُقارَبات - دائمًا - من الهوى الذّاتيّ، وخطورة المسألة تتعلَّقُ في النّكوص الّذي يُمكِنُ أنْ يُصيبَ المنطقَ البصَريّ – الحيويّ، بوصفِهِ أساليب وجود مُختلِفة، أو كيفيّات تشكُّل الأشكال الحيويّة، ليسقُطَ في ثنائيّة الفصْل الميتافيزيقيّ بينَ الذّات والموضوع، أو بالأحرى: رُبَّما يحتاج المنطق الحيويّ إلى مَدِّهِ بآليّات تُلغِي انطوائِهِ على مثل هذا الفصْل الرّياضيّ القانونيّ، لا سيّما إذا كانَ مثل هذا الفصْل مهدَّدًا بنزعةٍ أداتيّة تقنيّة، تخونُ - إلى حدٍّ ما - سِمات الحركيّة والتَّحوُّل والتَّغيُّر والاختلاف في فَهْم طرائِق انبساط المَصالِح وتراكُبِها المُعقَّد، غير القابل - في اعتقادي - للحصْر النِّهائيّ، فالتَّجريب لا يقي - دائمًا - من تغوُّل القَبْليّات الذاتيّة، وحتَّى الموضوعيّة، على المَصلَحة المَعروضة بوصفِها موضوعًا، وتقنيّات التَّطبيق القانونيّ المنطقيّ الرِّياضيّ قد تتحوَّل مع الوقت إلى نوعٍ من التَّقاليد المُهترِئة، إذا أذعنَتْ معَ الزَّمن لتراكُم نمَطيّ في المُقارَبات، لا يعضدُهُ التَّجديد في القوانين الحيويّة نفسِها؛ إنَّما في كيفيّات الولوج إلى تطبيقاتِها بآليّات مُشبَعة بالحُرِّيّة المَعرفيّة، الّتي يُفترَضُ أنْ يكون من أولويّاتِها تخليص قراءة المَصلحة المَعروضة من سُلطة الذّات المركزيّة، الّتي تسعى - تلقائيًا - إلى التَّحكُّم بتلكَ المَصلحة/ الموضوع عبرَ إحضارِهِ ميتافيزيقيًا، وإخضاعِهِ لوَحدتِها المُتعالية الّتي تُعمِّقُ الفواصِلَ الحدِّيّةَ بينها وبينَ المَصالِح، بمُعامَلتِها وفقَ منطق الثُّنائيّات الميتافيزيقيّ، وهيَ القضيّة الّتي ناقشتُها في بَياني الشّعريّ (الإعلان التَّخارُجيّ)[83]، بالدَّعوة إلى الخلاص من سَطوتِها في عالم الشّعر الّتي قد تُعيد هُنا - أي سُلطة الذّات المركزيّة في تطبيقات

81 رستناوي، حمزة: مقالة «مفهوم الشكل في المنطق الحيويّ» موقع معابر الإلكترونيّ، أيلول/ 2016م.

82 المرجع السّابق نفسه.

83 يُنظَر: سليمان، مازن أكثم: «الإعلان التَّخارُجيّ» - بَيان شعريّ.

المنطق الحيويّ - إنتاج الجوهرانيّة والإيديولوجيّات المُغلَقة مرَّةً جديدة من حيثُ لا يدري المُفسِّر الحيويّ، ومن حيثُ تتحوَّلُ التقنيّة المُقوننة إلى آليّة فرز تقابُليّة تُعيد إنتاج ثنائيّة (الحقيقة_اللّاحقيقة)، الّتي ينبغي أنْ يكونَ المنطق البصَريُّ - الحيويُّ قد وضعَها وراءَ ظَهرِهِ، إذا أمعنَ في التَّشبيك بينَ فكرة (الشّكل/ طريقة التَّشكُّل)، وفكرة (تحريك الماهيّة) الّتي دعَوْتُ إليها، وهي تستندُ - في أحدِ أبعادِها - على مُجاوَزة ثنائيّة (التَّحجُّب - اللّاتحجُّب: الكشف).

لعلَّ أخطَر ما تُمارِسُهُ سلطة الذّات المركزيّة في تمثُّلِها العُنفيّ المُسَبَّق للمَصلحة المَعروضة، مُتَّكِئةً على لبوس البداهة الحيويّة الكونيّة من ناحية، ومُحتمِيةً بشقَّي القياس العقليّ الرياضيّ، والتّجريبيّ الاستدلاليّ المُتدثِّر بالنّسبيّة، يكمنُ في إنتاج المُطابَقات التكراريّة الّتي تُغلِقُ الطَّريقَ أمامَ الاحتماليّة والمُراجَعة والتَّنقيح واختلاف القراءات والتّفسيرات والتّأويلات، وهوَ الأمر الّذي يَخونُ - من ناحية رغبة رائق النّقريّ في الفَهْمِ المَفتوح للمَصالِح المُنبسِطة - ويعجَزُ عن مُواكَبة القراءة أو القياس لتحوُّلات انبساط (شكل/ طريقة تشكُّل) الكائن، وهذهِ الصَّيرورة المَحمومة - إذا صحَّ تعبيري - يحرص المنطق الحيويّ على تفهُّمِها؛ إذ «يُميِّز رائق بينَ المُطابَقة بالمعنى الفيزيائيّ بوصفِها طريقة تشكُّل، والمُطابَقة بالمعنى الوظيفيّ، فالمُطابَقةُ الوظيفيّة لا تنفي القانون العامّ، ولا ينبغي تفسيرُها بوجود ماهيّة جوهرانيّة للكائن، فالماهيّة أو هُويّة الكائِن هيَ شكلٌ يَظْهَرُ ويتغيَّرُ ويَزولُ ويختلِفُ ويَتماثَلُ وفقاً للقانون الحيويّ العامّ، لكنَّ هذه المُطابَقة الوظيفيّة تشهَدُ - رغمًا عنها - باستمرارٍ وبشكلٍ تجريبيٍّ مفتوحٍ ومقونن، حركاتٍ وتحوُّلاتٍ وتجديداتٍ ومُساهَماتٍ وأعطالٍ مُختلِفة»[84].

هكذا، أعتقِدُ أنَّ تحديًا ما يُواجِهُ المنطقَ الحيويَّ، وأنَّ إشكاليّة خطر الوقوع في مصيدة سُلطة الذّات المركزيّة المُسَبَّقة، وطيّ القراءة الحيويّة على مُطابَقات تكراريّة، تتطلَّبُ مَنفذًا جديدًا أقترِحُ أنْ ينهَضَ على التَّأويليّة (Hermeneutics) الّتي أراها قادرةً على سدِّ الثَّغرات المُشار إليها هُنا، وقابِلةً لمُواكَبة حيوية التشكُّل القانونيّ للوجود الحيويّ، لا سيّما أنَّ التَّأويليّة تحتفي - دائمًا - بالحوار الّذي يُمكِنُ تشييدُهُ بينَ أُفُق القارئ وأُفُق النَّصّ، بوصفِهِ مصلحةً مَعروضةً لقياس صلاحياتِها الكونيّة في المنطق الحيويّ؛ إذ يُؤدِّي هذا الحوارُ إلى انصهارِ الآفاق بينَ الطَّرفيْن، وهوَ انصهارٌ يقوم على حركيّة دوريّة للفَهْم تُعيد تدوير القوانين الحيويّة باستمرار، حتَّى لدى القارئ الواحِد، وتحمي تلكَ القوانين من التَّحكُّم الميتافيزيقيّ القَبْليّ بمَنح المَصلحة المَعروضة قدرةً ديناميّة على التَّدخُّل التلقائيّ تأويليًا في كيفيات تطبيق القوانين الحيوية نفسَها، وهوَ الأمر الّذي ينطوي على صيرورةِ تفاعُلٍ خلّاق، يتجاوَزُ من ناحية أُولى منطق الثّنائيّات، أو خطر النّكوص في إعادة إنتاج الجوهرانيّة بحجّة التّقنيّة الآليّة التّكراريّة للقوننة، ويُواكِبُ من ناحية ثانية التَّفاعُل

84 من حوار بين حمزة رستناوي ورائق النّقري نُشِر على صفحة مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ، بتاريخ 26/ 2/ 2012م

الحيويّ الّذي يبسطُهُ (الشّكل/ طريقة التَّشكُّل)، بوصفِها أساليب وجود بصَريّة تنفتِح في كُلّ مرّة انفتاحًا تفاعُليًّا مُغايِرًا، فـ «التَّفاعُل الحيويّ، يُشكِّلُ صيرورةً، ليسَ لها اتّجاه مُعطىً سلفًا، أو قيمة حيويّة تُعمِّمُها، أو غائيّة تشدُّها، أو صيغة مُحدَّدة، لا مَجال لصِيَغٍ أُخرى غيرها؛ فالتَّفاعُلُ الحيويُّ، هوَ تفاعُلٌ، يُشكِّلُ صيرورةً مفتوحةَ الاتِّجاهات، مُتراوِحة في قيمتِها الحيويّة، وتأخذُ صِيَغًا مُختلِفة، احتماليّة التَّعبير عن أنساقِ تكوُّنِها، ومَنسوبِها الحيويّ، والغلبة في هذا التَّفاعُل، هيَ للظَّواهِر الأعلى في مَنسوبِها الحيويّ، والأقدَر على توجيه فروق الجُهد باتِّجاهِها»[85]، ذلكَ أنَّ «فرق الجهد الحيويّ: هوَ الاختلاف، في الشُّحنة الحيويّة الكُلِّيّة المَعيشة، أو المُتمظهِرة، في واقِعة كونيّة، أو اجتماعيّة مُعيَّنة، وفرقُ الجهد الحيويّ يُؤدّي، إلى تغيُّراتٍ، في الظَّواهِر المُتفاعِلة، تغيُّرات من شأنِها أنْ تُؤدّي إلى سيادة الظَّواهِر الأكثَر حيويّة، وهيمنتِها، على الظَّواهِر الأقلّ حيويّة، وذلكَ بالاحتواء، أو التَّجميد، أو العزل، أو التَّفتيت، أو الإفناء»[86].

نحوَ اعتماد (تأويليّة حيويّة مشاعيّة) في آليّات قياس المَصالِح في المنطق البصَريّ - الحيويّ:

إذا كانَ المنطق الحيويّ - عبر قوانينه ومعاييره المُوجَّهة لاختبار صلاحيّات المصالح الكونيّة المُشترَكة: هوَ - في مُستوىً من مُستوياتِهِ - مُحاوَلة تجريبيّة لمُواكبة نسبيّة المصالح، وحركيَّتها المُتحوِّلة باستمرار عبر نسبيّة برهانيّة، فإنَّني في دعوتي السّابقة إلى اختبار التَّأويليّة في تطبيق قوانين هذا المنطق، أقترِحُ ما يُمكِنُ أنْ أصطلحَ عليه بـِ (جدليّة فَهْم المَصالِح)، بوصفها - كما أرى - آليّة انتقال من الفهم التّصوريّ العقليّ المركزيّ المُحافِظ على جوهرانيّة الذّوات والجماعات والبِنى العقائديّة، إلى الفَهم الحركيّ لأساليب وجود تلكَ الذّوات والجماعات والبنى العقائديّة في مُنفتَح العالم، لا سيّما أنَّ هذه الأساليب أساليب بصَرية تفاعليّة تنتقل بين الحدود والتّعريفات بفعل فرق الجهد الحيويّ، وتحتفظ بمَسافات وفَجوات التغيُّر والتّباعُد والاختلاف، لتكون (جدليّة فَهْم المَصالِح) جدليّة غِنَىً مُواكِبة الدّيناميكيّة انبساط (اللّوغوس الحيويّ الحرّ) في انفتاحاته الماهويّة - نحوَ - المَجهول عبر تبدُّلات الشّكل الحيويّ نفسه.

وهكذا تعملُ آليّةُ (جدليّة فَهْم المَصالِح) على تحرير مُقارَبة اللّوغوس الحيويّ من أيّة شُبهة جوهرانيّة مُغلَقة عبر الاحتفاء الدؤوب بتفاعليّة المَصالِح، وتفاعليّة فَهمِها، ذلكَ أنَّ التَّحوِّي بما هو عمليّة صيروراتيّة تتشكَّل بها الهُويّة الحيويّة للكائن عبر منطق بصَريّ جدليّ، يتحرّك - أي هذا التّحوِّي - من الوجود إلى العدم، وبالعكس - من دون أن نضَعَ فاصِلًا حديًّا بينهما - فأيُّ وجودٍ يحمل بهذا المَعنى علّة عدمه أو تعديمه داخلهُ، وهي المسألة الّتي تفرضُ - كما أعتقدُ - على مدرسة دمشق ومنطقها الحيويّ الاستعانة - نظريًّا وتطبيقيًّا

85 النّقري، رائق: المنطق الحيويّ: عقل العقل، قانون العقل، ج 1، ص 62

86 المرجع السّابق نفسه، ص 60

- بِـ (التّأويليّة) بوصفها (حركيّة دوريّة جدليّة) تهدف إلى مُواكَبة حركيّة المَصالِح التّفاعليّة، عبر مُمارَسة أفعال أصطلحُ عليها في سياق اقتراحيّ هُنا بِـ التّأويلية المشاعيّة (The Communal Hermeneutics) الّتي تتأسَّسُ على انتخاب كشفيّ نسبيّ يُمارِسُهُ المُؤوِّلُ بحُرِّيّة مشاعيّة مُمكِنة له، أو لأيّ شخص آخَر في أيِّ زمانٍ أو مكانٍ، وأمامَ أيّة مَصلَحة مَعروضة مهما كانَ شكلُها أو نمَطُها، وفي كُلّ لحظةِ انفتاحٍ جديدة لفَجوة الوجود بوصفه انفتاحًا لعالم لم يكُن على هذا النَّحْوِ من قَبْل، واختبارًا لصلاحيّة المَعنى الّذي تنطوي عليه تلكَ المَصلَحة المَعروضة في سياق ظاهريّ تجريبيّ يتوخَّى - أوّلًا - الاحتماليّة المُجاوِزة لثنائيّة (الحقيقة - اللّاحقيقة)، ويسبرُ - ثانيًا - طبيعةَ انبثاق اللّوغوس الحيويّ بما هوَ استجابةٌ لما أصطلحُ عليه بِـ (ليبيدو المصالح)؛ وهو الدّافعية المُحرِّكة الّتي ينهَضُ عليها التَّحوِّي في تخريجه لأساليب الوجود البصَرية الخلّاقة للهُويّة الحيويّة، لتكون آليّة كشف البرهان الحيويّ المُنتخَب في كُلّ مرّة وعندَ كُلّ قراءة، وبما هيَ آليّة تجريبيّة نسبيّة قادرةً على التّأقلم مع جميع تحوُّلات الشّكل الحيويّ وكينوناته المُتوالِدة باستمرار، ومع جميع إمكانيّات تعديل وجهات القراءة والمُراجَعة والتَّنقيح الدَّلاليّ النَّاهِض على قوانين المنطق الحيويّ، وهو الأمر الّذي يتمُّ بتوظيف حركيّة (التأويلية المشاعيّة) لمُواكبة صلاحيّات المَصالِح التَّفاعليّة، عبر اللّجوء في كثير من الأحيان إلى ما أصطلح عليه بِـ (المُهيمنات الحيويّة)، فالمُهيمنة - بوصفها مُصطلَحًا يعود بجذوره إلى الشّكلانيّين الرّوس - يفضُّ بعض الاشتباكات والاشتباهات المَعرفيّة في المنطق الحيويّ، ويساعد البرهان الحيويّ على تأويل أساليب ظهور اللّوغوس البصَريّ، بتغليب عنصر ما عبر إرجاعه إلى الجذر الدّافِع والكامِن في (ليبدو المصالح) هُنا أو هُناك.

ويبدو لي أن السّؤال المحوريّ - في هذا الإطار - يكمن بمدى قدرة هذه الآليّات الّتي أقترحُها على التّواشج والانسجام البنّاء مع آليّات مدرسة دمشق المُنجَزة حتّى الآن؛ أي إنَّ البحث الأساسيّ - هُنا - يرتبط بمدى قدرة (التّأويليّة المشاعيّة) على إسناد الإجراءات المُتَّبَعة في المنطق الحيويّ في عمَلها على تخليق برهان حيويّ احتماليّ نسبيّ، يستعين بمبدَأي (جدليّة فَهْمِ المَصالِح) عبر (الحركيّة الدَّوريّة الجدليّة للفَهم)، ومفهوم (المُهيمنة الحيويّة) الّتي تُفسِّرُ جذور (اللّوغوس الحيويّ) المُنطوية في (ليبيدو المصالح).

إنَّ «تقنيّة وَحدة مُربَّع المصالح»، هيَ: «تقنيّة بصَريّة للنّمذجة والتّحليل الطّيفيّ للمصالح المعروضة؛ حيث تُطوَّف في أربع دارات (مُرَبَّعات أساسيّة)، تتضمّن كلّ منها أربع دارات أصغر (مُرَبَّعات فرعيّة) مُعَشِّشة أو مُتداخِلة في كل مُرَبَّع أساسيّ، بالاستناد إلى إحداثيّات البعدَين الزّمانيّ والمكانيّ للكينونة»[87]، وهو الأمر الّذي يقوم على «المحور الأفقيّ، محور السّينات، وهو محور المكان؛ حيث يتّجه من الانغلاق والسّلبيّة

87 رستناوي، حمزة: «في البحث عن منطق الحياة»، ص 124

نحو الانفتاح والإيجابيّة»[88]، وعلى «المحور العاموديّ، محور العيّنات: وهو محور التّوتر؛ حيث يتّجه من التّوتر المنخفض إلى التّوتر المرتفع»[89]، وهذه «تقنيّة رياضيّة معروفة ومُستخدَمة في حقول المعرفة النّظريّة والتّطبيقيّة. لكنَّ الجديد الّذي تقدِّمُهُ مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ، هو استخدام هذه الطّريقة في مُقايَسة المصالح، بوصفها طريقة للنّمذجة الرّياضيّة في حقل الهندسة المعرفيّة عبر استبدال القيم الجبريّة بأحكام منطقيّة معياريّة، تستند إلى مرجعيّة البداهة الحيويّة الكونيّة للمصالح المشتركة»[90]، ولأنَّ «منطق مربّع المصالح؛ هو منطق رباعيّ توليديّ - صعودًا وهبوطًا - بشكل يُولِّد مُرَبَّعات متعدّدة بتعدّد مصالح التّواصل البشريّ وغير البشريّ»[91]، يظهَرُ لي مدى العُمق الجدليّ الّذي تنطوي عليه مُقايَسة المَصالِح، ومدى إمكانيّة رفدِها بِـ (جدليّة فَهْمِ المَصالِح)؛ إذ لا غنى - بنظَري - لهذه المُقايَسة عن الاستعانة بِـ (التّأويليّة الشّبكيّة)، كما ذكرتُ من قبل.

ويترسَّخ هذا الاعتقاد أكثر عند الغوص في تقنيّات «القياس الحيويّ The Hayawic Measurement»، وهو: «الصّياغة التّطبيقيّة للمنطق الحيويّ، وهو قياس متعدِّد رباعيّ القيَم، يستند إلى مرجعيّة البداهة الحيويّة الكونيّة للمصالح المشتركة، ويستخدم تقنيّة وحدة مُرَبَّع المَصالِح»[92]، وهذا القياس - بما هو قياس للبداهة - «يمكن عدّه قفزة ثوريّة في تجاوز الفوارق بين العلوم الإنسانيّة والرّياضيّة والطّبيعيّة، عبر الاحتكام إلى معيار واحد في تفسير المَصالِح العلميّة، وفَهمِها، وتطبيقِها، وتقييمِها»[93]، لا سيّما أنَّهُ يهدف - أساسًا - إلى تشخيص القصور، والاهتمام بالمصالح الأقلّ وضوحًا والأكثر خطورة[94]، وتأكيد مسألة «التّجريب»[95].

تبدأ المرحلة الأوَّليّة في القياس الحيويّ بِقياس بداهة المصالح (Measuring The Common_ sense Of Interests)، الّذي يقوم على خوارزميّة مربّعين، ينجم عنهما مربّع كبير هو مربّع قياس البداهة؛ المُؤلَّف من ستّة عشر احتمال ناجمة عن قياس البداهة، وتصنيفها عبر الرّبط بين أحد خيارات المربّع الأوّل، وهو؛ مربّع وضوح المصالح الّتي تنبسط بين: بداهة زاوية - بداهة اختصاصيّة - بداهة كافية بداهة وافية أو التباسها، وأحد خيارات المربّع الثّاني: وهو مربّع تأكيد مصالح البرهان الحيويّ الّتي

88 المرجع السّابق نفسه، الصّفحة نفسها.
89 المرجع السّابق نفسه، ص 125
90 المرجع السّابق نفسه، الصّفحة نفسها.
91 المرجع السّابق نفسه، الصّفحة نفسها.
92 المرجع السّابق نفسه، ص 123
93 المرجع السّابق نفسه، الصّفحة نفسها.
94 يُنظَر: المرجع السّابق نفسه، الصّفحة نفسها.
95 المرجع السّابق نفسه، الصّفحة نفسها

تنبسط بين: بداهة غامضة - تعطيل بداهة - بداهة شرطيّة - سريان بداهة، أو نفيها[96]، ويمكن أن نفسّر عدد الاحتمالات الـ (16) عبر ضرب عناصر المربّعين: (4×4= 16)، كأنْ يُفسِّرَ المُقايِسُ الحيويّ (Hayawic Measurer) مصلحةً ما مَعروضة؛ بأنها ترجع إلى بداهة كافية في عناصر المربّع الأوّل، وتعطيل البداهة في المربّع الثّاني، لنحصل مبدئيًا - في قياس بداهة المصالح - على حُكم يقول بخصوص هذه المصلحة المَعروضة بتعطيل البداهة الكافية.

ويستكمل القياس الحيويّ عمله - بعد تعيينه المبدئيّ لقياس بداهة المصالح - بالانتقال إلى قياس كعبة المصالح (Measuring The Kaaba Of Interests)، وهيَ: «تقنيّة تستخدم في مقايسة المصالح المعروضة عبر تطيُّفها إلى ستّة مناظير، هي الأوجه السّتّة لمكعّب (كعبة المصالح)؛ حيث إنَّ كلّ وجه من وجوه كعبة المصالح هو مربّع، والأوجه السّتّة هي الآتية: مربّع قياس حال المصالح - مربّع قياس الجذر المنطقيّ للمصالح - مربّع قياس طور شخصنة المصالح - مربّع قياس نمط شخصنة المصالح - مربّع قياس توظيف المصالح - مربّع قياس عصر المصالح»[97]، ولكلّ مربّع من هذه المربّعات السّتّة أربعة مربّعاتٍ أساسيّة، تتوزّع بين «الانغلاق والانفتاح» من ناحية أولى، وبين «التّوتّر المنخفض والتّوتّر المرتفع» من ناحية ثانية، وينجم عن هذا التّوزّع في كلّ مُرَبَّع خوارزميّة تُنتج ستّة عشر احتمالًا خاصًا بهذا المربع.

وترى مدرسة دمشق أنّ الأوجه السّتّة لكعبة المصالح ليست نهائيّة مادامَ باب الاجتهاد مفتوحًا في هذه المدرسة، وما دامَ تعريف كلّ مُرَبَّع منطويًا على أربعة مفاهيم تفسيريّة للمَصالِح، فمثلًا؛ نجد أنّ مربّع قياس الجذر المنطقيّ للمصالح، يقوم على خيارات تتوزّع بين الشّكل الحيويّ الجزئيّ والشّكل الحيويّ الكلّيّ، والشّكل الجوهرانيّ الجزئيّ والشّكل الجوهرانيّ الكلّيّ[98]، وهذا ما يمنحني مزيدًا من الثّقة المَعرفيّة بعرضي السّابق لمسألة (تحريك الماهيّة)، بوصفها تبادلًا مُزدَوَجًا ومُستمرًا للاحتمالات بينَ أطراف أو حدود الثّنائيّات؛ أي بوصفها (شكلًا حيويًا انعكاسيًا)، يفتّت ثنائيّتَي (الشّكل - المضمون) و(الجوهر - العَرَض)، عبر حركيّة الشّكل الحيويّ الّتي تبسط الهُويّة الحيويّة، بما هيَ ماهيّة مَفتوحة– نحوَ - المَجهول، وهو الأمر الدّيناميكيّ الاحتماليّ النّسبيّ الّذي يستدعي تدخُّلًا تأويليًا - شبكيًا وتشابكيًا - في آنٍ معًا، يقوم على (جدليّة فَهْمِ المَصالِح) المَفتوحة - مثلًا - في مربّع قياس الجذر المنطقيّ للمصالح الذي أوردته هنا ليكون مثالًا على اختبار أساليب الوجود البصَريّة لـِ (اللوغوس الحيويّ)، عبر الحفر والتّنقيب في (ليبيدو المصالح) الّذي يمثّل دافعيّة التَّحوِّي، ويتطلّب تفحُّصًا أصيلًا عند بناء البرهان الحيويّ، لاسيّما أنَّ انبثاق المربّعات الفرعيّة

96 يُنظَر: المرجع السّابق نفسه، ص ص 136 - 138

97 المرجع السّابق نفسه، ص 125

98 يُنظَر: رستناوي، حمزة: قاموس المُصطلحات الحيويّة ودليل القياس الحيويّ، مخطوط غير منشور.

عن المربّعات الأساسيّة - إنْ في قياس بداهة المصالح أو في قياس كعبة المصالح - هوَ: انبثاق يقوم على التّعشيش والتّداخُل (Nesting And Overlap)[99]، ويمكن الاصطلاح عليه بـِ «التّعشيق التّأويليّ» - كما أقترح، وأنَّ هذا الانبثاق يتوزّع في نسبيّات الانغلاق والانفتاح والتّوتّر المنخفض والتّوتّر المرتفع، كُلُّ ذلك يفتح الباب عريضًا أمام التّأويليّة المشاعيّة، بوصفِها تأويليّة شبكيّة جدليّة تستند - من حيث المبدأ - على فكرة ترجيح تأويل ما قابل للنقض دائمًا، عبر - ما دعوتُه - المُهيمنات الحيويّة، في كُلِّ مرّة تنفتح أمامَنا مَصلَحة ينبغي تفحُّص صلاحيتها الحيويّة الكونيّة.

في مَفهوم مشاعيّة التّأويل عندَ المُقايِس الحيويّ بوصفِهِ مُبادِرًا حُرًّا:

يخطو المنطق البصَريّ - الحيويّ، عبر اقتراح مُقايَسة المَصالِح المَعروضة وفقَ قوانين تجريبيّة ونسبيّة مُتَّكِئة على التّأويليّة المشاعيّة، خطوة عميقة نحوَ تجاوز مركزيّة الحقيقة أو اليقين، تبعًا لبرهان احتماليّ يخضع لحركة دوريّة جدليّة للفَهْم، وتعضده - من جانبٍ أوّل - تقنيّات القياس الحيويّ بين قياس بداهة المصالح وقياس كعبة المصالح، وذلكَ بمربّعاتها القائمة على «التّعشيش أو التّداخُل: التّعشيق التّأويليّ»، وتعضده - من جانبٍ ثانٍ - مسألة غاية في الأهميّة في التّاريخ الفكريّ، وهي مسألة الصّلة التَّفاعُليّة القائِمة على حوار انصهار الآفاق بين ذات المُؤوِّل للمَصلَحة المَعروضة، وتلكَ المَصلَحة بوصفها موضوعًا، فإذا كُنّا قد حسمنا العلاقة الثنائيّة الميتافيزيقيّة بين الذّات والموضوع من قبل، وتجاوَزناها عبر العمل على مُجاوَزة منطق الجوهر بتحريك الماهيّة، بوصفها أساليب وجود مُنفتِحة عبر (الشّكل/ طريقة التَّشكُّل) الحيويّة، الّتي تتحوَّى كينونتها بما هيَ نمَط من فرق الجهد الحيويّ نحوَ المَجهول، فإنَّ جملة من المسائل تُعزِّزُ دعوتي إلى تجذير القياس الحيويّ بالاتّكاء على التّأويليّة المشاعيّة الشَّبكيّة، لا سيّما عندما يتعلَّق الأمر بتعريف «المُقايِس الحيويّ» نفسه، وهوَ: «الّذي تدرَّبَ تدريبًا كافيًا لمُقايَسة المصالح المعروضة، بالاستناد إلى مرجعيّة البداهة الحيويّة الكونيّة للمصالح المُشترَكة»[100]، فمُهمّة هذا المُقايِس «ليست معرفة تفاصيل تعريف جامع مانع لأيّ شيء يقيسه؛ بل - فقط - صلاحيّة المنطقيّة العامّة»[101]، وهو الأمر الّذي يؤكّد فكرة النّسبيّة الاحتماليّة الّتي تحكم علاقة الذّات المُقايِسة بالموضوع المَعروض جدليًّا، ويُحيلني إلى الإشارة إلى وجود صلة أصيلة في القياس الحيويّ بين؛ (الجدَل - الّذي اقترحْتُ تشغيله في مُقارَبتي هذه، بوصفه آليّة داعِمة وضروريّة في المنطق الحيويّ) و(التَّفاعُليّة القائِمة على الانصهار بينَ أفقيّ المُقايِس الحيويّ والمَصلَحة المَعروضة)، الّتي

99 يُنظَر: - المرجع السّابق نفسه.

- رستناوي، حمزة: في البحث عن منطق الحياة، ص 134

100 المرجع السّابق نفسه، ص 123

101 موقع مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ، الحوار بتاريخ 15/ 6/ 2011م، يُقرأ - على الإنترنت - بالبحث عن العنوان الآتي: أدونيس وقياس بداهة كعبة المَصالِح الّتي يعرضُها.

تساعد البرهان الحيويّ على تحاشي السّقوط في أيِّ يقينٍ تصوُّريٍّ يُلغي صلاحيّة الهُويّة الحيوية المَعيشة، لذلك كان التّجريب أحد المَحاوِر الأساسيّة الحتميّة في القياس الحيويّ من ناحية أُولى، ومن ناحية ثانية؛ يستند هذا التّجريب - عُضويًا - إلى موضوعة المُهيمنات الحيويّة في أيّة مُحاوَلة لفَهم وبرهان طبيعة فرق الجهد الحيويّ.

إنَّ حضور «المُقايِس الحيويّ» بوصفه انفتاح الذّات على أساليب وجود بصَرية مُتنوِّعة، يعني؛ أنه لا يمكن - في حال من الأحوال - الإلغاء المُطلَق للمُسَبَّقات الذّاتيّة، ذلكَ أنَّ مثل هذه الدّعوى هيَ في حكم الخرافة المَعرفيّة، وهذا ما يمنح جدليّة فَهْمِ المَصالِح أهمِّيتها المُتمثِّلة - أوّلًا - بالحركة الدّوريّة للفَهم، وثانيًا: في ما اقترحتُهُ مِنْ جدليّة تفاعليّة، ينبغي أن يحوزَها المُقايِس الحيويّ، وهو ما اصطلح عليه: (جدليّة تمويه مُماهاة القَبْليّات)؛ أي التّمويه بمُطابَقتها عبر مُعايَرتها، وترويض القَبْليّات؛ أي السَّعي إلى مُجاوَزاتها، ويبدو لي أنَّ هذه الجدليّة الإجرائيّة تنفتح - إلى حدٍّ كبير - على مدى قدرة المُقايِس على مُجاوَزة سُلطته المركزيّة الذّاتيّة، (وكنتُ في بَياني الشِّعري الأوّل قد اشتغلْتُ - كما أشرْتُ من قبل - ضمن حقل الشّعر اشتغالًا أساسيًّا على تفتيت مركزيّة سُلطة الذّات القَبْليّة، ودعوْتُ إلى (فَصْمِ الذّات) بوصفه آليّة إجرائيّة عمَلانيّة لا فعْليّة، تهدف إلى تملُّص الذّات الشّعريّة الافتراضيّة - قدر المُمكن - من مُسَبَّقات سُلطة الذّات الشّاعرة الوقائعيّة الميتافيزيقيّة)[102]، ولهذا على المُقايِس الحيويّ أنْ يُقارِعَ قدْرَ المُستطاع سَطوة المُسَبَّقات - بما فيها الهوى الذّاتيّ - وأنْ يُروِّضَ - إلى حدٍّ ما - تأثيرها الزّائف على فَهم المَصالِح المَعروضة وتأويلها شبكيًّا، ولذلكَ أقول: إنَّ جدليّة (تمويه مُماهاة القَبْليّات) و(ترويض القَبْليّات) تنحازُ إلى فكرة تحرير الدّال من قبضة المدلولات الأيديولوجيّة المُسَبَّقة، عبر رياضةٍ مُجاوِزةٍ حيويّةٍ تنطوي عند المُقايِس الحيويّ على نزاهة مَعرفيّة ضروريّة، وميل عضويّ أصيل لبلوغ نسبية معقولة من الحياديّة المُنحازَة - أساسًا - إلى الحيويّة الجمعيّة للمَصالِح المُشترَكة؛ أي ما تصفه مدرسة دمشق بالبداهة الحيويّة الكونيّة للمَصالِح المُشترَكة، لا سيّما أنَّ على المُقايِس ألّا «يقيسَ النّوايا؛ بل المعروض من المصالح فقط، فيحكم على ما يراه بعين عامّة النّاس، وليس عين فئة تتحوَّى مصالحَ خصومةٍ أو تأييدٍ»[103]، ولهذا أقترحُ أن نقرن صفة «المُقايِس الحيويّ» بصفة (المُبادِر الحيويّ الحرّ)، ذلكَ أنَّ المُبادَرة (Initium)، كما يُعرِّفها (ريكور): هي الحاضِر الحيّ الفعّال العمَلي، فهيَ آنُ اليوميّةِ المُحوريِّ - بما هوَ أوّلُ نموذجٍ للبداية[104]، لنصبح - وفقَ هذا الاقتراح - أمام مُقايِس مُتجدِّد دائمًا، بما هو (المُقايِسُ المُبادِرُ الحيويُّ الحُرُّ) الّذي عليه أن يأخذ على عاتقه - دائمًا - فضَّ

102 يُنظَر: سليمان، أكثم: الإعلان التّخارُجيّ - بَيان شِعريّ.

103 رستناوي، حمزة: قاموس المُصطلحات الحيويّة ودليل القياس الحيويّ، مخطوط غير منشور.

104 يُنظَر: ريكور، بول، من النّصّ إلى الفعل - أبحاث التّأويل، ترجمة: محمّد برادة وحسّان بورقيّة، عين للدّراسات والبُحوث الإنسانيّة والاجتماعيّة، القاهرة، ط 1، 2001م، ص ص 202 - 211

المَسكوت عنه، والخوض الخطير في غير المُفكَّر فيه، وليكونَ هذا السُّلوك مَنحىً جديدًا لتقييم مدى إنسانيّة الإنسان، ومدى انخراطه في المَصالِح الكونيّة المُشترَكة اتكاءً على بداهاته الفطريّة الّتي تختبر صلاحيّات الموجودات في أساليب وجودها في العالم، مُنطلقةً من أوّليّات الحياة والعدل والحُرِّيّة.

يقوم القياس الحيويّ على أربعة قياسات أساسيّة[105]، سأقترح في السُّطور الآتية؛ (تشبيك) بينها وبين (التّأويليّة المشاعيّة)، بما هيَ تأويليّة شبكيّة عبر خمس مَراحِل مُواكِبة لمَراحِل القياس، أصطلح عليها بـِ (خُماسيّة القياس الحيويّ):

أوّلًا: مرحلة الفَهم التّأويليّ المشاعيّ:

وهيَ مرحلة «قياس حركة البداهة»؛ أي قياس بداهة المصالح.

ثانيًا: مرحلة الشَّرح التّأويليّ المشاعيّ:

وهيَ مرحلة القياس الوصفيّ الثّنائيّ (Descriptive Dual Measurement)، بما هوَ المرحلة الأولى في «قياسات كعبة المصالح»، ويُعرَّفُ بأنه: «مفتاح هندسة المصالح»، ويقيس حال المصالح، والجذر المنطقيّ للمصالح.

ثالثًا: مرحلة التَّفسير التّأويليّ المشاعيّ:

وهيَ مرحلة القياس التفسيريّ الرّباعيّ (Interpretative Quaternary Measurement)، بما هوَ المرحلة الثّانية الأعمَق في «قياسات كعبة المصالح»، ويُعرَّفُ بأنّه: «مفتاح تسويق المصالح» و«مفتاح إدارة المصالح»، ويقيس «طور المصالح» و«نمط المصالح» و«توظيف المصالح» و«عصر المصالح».

رابعًا: مرحلة التَّأويل المشاعيّ:

وهيَ مرحلة إعادة التّسويق السّببيّ الوظيفيّ للمصالح (Causal Functional Re_marketing Interests)، بما هوَ: «إجراء غير مُلزِم للمُقايِس الحيويّ غير الاختصاصيّ، ويشتمل هذا القياس على قراءة سببيّة تفسيريّة وظيفيّة قيميّة للمصالح المعروضة بقرائن القوننة الحيويّة»[106]، وهيَ مُرتبطة - أيضًا - بـِقياس النّبي الحيويّ (Hayawic Prophet Measurement) الّذي هو قياس خاصّ بالمصالح العقائديّة

105 يُنظَر: رستناوي، حمزة: قاموس المُصطلحات الحيويّة ودليل القياس الحيويّ، مخطوط غير منشور.

106 رستناوي، حمزة: في البحث عن منطق الحياة، ص 126

«سواء أكانت مصالح دينيّة أو كانت مصالح غير دينيّة؛ حيث يتمّ معادلة التّعبيرات والسّلوكيّات العقائديّة، بما يلزم لتأويلها - طبعًا - استبدلتُ هُنا بمفردة لتفسيرها مفردة لتأويلها، والتّعامل مع مختلف صيغها بوصفها تقديس الحياة والعدل والحرّيّة بلغة وظروف من يُؤمِنُ بها ويُقدِّسُها»[107].

خامسًا: مرحلة تأويل التَّأويل المشاعيّ:

هيَ المرحلة الّتي تتشابك فيها جميع المَراحِل السّابقة، لتُنجز ديناميكيّة تأويليّة خلّاقة لبرهان حيويّ يسبر صلاحيّات المَصالِح المَعروضة، دون الالتزام القسريّ أو الحدِّي بتراتبيّة هذه المَراحِل، وهذا الأمر يسمح لـِ (المُقايِس المُبادِر الحيويّ الحُرّ) أنْ يتحرّك بحُرِّيّة عمَلانيّة أمام أيّة مَصلَحة مَعروضة، بما يكفَلُ له أن يكون وفيًّا لجدليّة (تمويه مُماهاة القَبْليّات)؛ أي التّمويه بمُطابَقتها عبر مُعايَرتها، و(ترويض القَبْليّات)؛ أي السَّعي إلى مُجاوَزاتها، وهيَ المسألة الّتي تفتح أمامَهُ الأبواب عريضة لتنقيح البراهين الحيويّة - مرارًا وتكرارًا - هوَ أو أي مُؤوِّل آخَر يُعيد تأويلَ تأويلِ المُؤوِّل الأوّل، وللخوض الجريء بلا هوادة في فضاءات المَسكوت عنه وغير المُفكَّر فيه، عبر طبقات تأويليّة مُتوالِدة ومَفتوحة وغير نهائيّة.

تُواكِبُ (خُماسيّة القياس الحيويّ) بما تمنحهُ لـِ (المُقايِس المُبادِر الحيويّ الحُرّ) من أدوات إجرائيّة، انفتاحاتِ التّغيير والتّجدُّد الإنسانيّ الكونيّ عبر مُجاوَزة المركزيّات الجوهرانيّة، وفي الوقت نفسه تلتقي مع فلسفة الاختلاف من ناحية أُولى، ومع بعض أطروحات عصر ما بعد الحداثة من ناحية ثانية، مع التّنبيه إلى عدم إلغاء الذّاتيّة إلغاءً نهائيًّا في مَسيرَةِ الحدّ من سُلطتها المُسَبَّقة، (وهذا ما بحثْتُ فيه في بَياني الشّعريّ أيضًا؛ «الإعلان التَّخارُجيّ» مُقترِحًا - إلى جانب فكرة فَصْم الذّات - فكرة الدّازِن النِّسْيَاقيّ، الّتي سأربطُ بينَها وبينَ مدرسة دمشق في دراسة لاحِقة)[108]، وهوَ الأمر الّذي يلتقي - التقاءً غير مُباشَر - مع اقتراح مدرسة دمشق بخصوص ما دعته العصر المنطقيّ (Iogical Era)، وهو: «مُحصِّلة تشكُّل أبعاد الكينونة الاجتماعيّة في زمن ما، ربطًا بسياقاتها الجغرافيّة والتّاريخيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة والثّقافيّة والتّكنولوجيّة والإداريّة، .....إلخ»[109]، مُؤسَّسةً على مرجعيّات المَصالِح المَعروضة المُرتبِطة بتكنولوجيا العصر وجغرافيّته وسياسته، ذلك بعد وعي حركيّة العصر المُستهدَف بوصفها حركيّة تباعُد مُستمرّة، تكرّر الاختلافات لا المُطابَقات، فـَ «مفهوم العصر المنطقيّ لا يتطابق مع التّصوُّر الخطيّ للزّمن، فالزّمن هو أحد أبعاد تشكُّله، وبناءً على هذا الفهم الدّيناميكيّ للعصر، يمكن القول: إنّ العصر المنطقيّ هو شكل حركيّ

107 رستناوي، حمزة: قاموس المُصطلحات الحيويّة ودليل القياس الحيويّ، مخطوط غير منشور.

108 يُنظَر: سليمان، مازن أكثم: الإعلان التَّخارُجيّ - بَيان شعريّ.

109 رستناوي، حمزة: قاموس المُصطلحات الحيويّة ودليل القياس الحيويّ، مخطوط غير منشور.

احتوائيّ احتماليّ نسبيّ، يمكن مُقايَسة صلاحيّاته بالاستناد إلى تقنيّة وحدة مربع المصالح»[110]، ويبدو لي أنَّ هذه الرّؤية لمفهوم «العصر المنطقيّ» تعيد الاعتبار للجدَل، لا بوصف مُحصِّلته مُحصِّلة نهائيّة أو كُلّيّة مُطلقة؛ إنَّما بوصفها إقامة في تاريخيّة حَفريّة جديدة، تقوم على حركيّة ائتلافٍ واختلافٍ في آنٍ معًا، وكذلكَ على حركيّة اتّصال وانفصال مُتزامِن، بما ينسفُ التّقابل الثّنائيّ الميتافيزيقيّ لمفهوم التّاريخ، ويحميه من خطر التّعالي المركزيّ الجوهرانيّ؛ إذ يوجد فرق عميق بين التّاريخ، بوصفه يقوم على زمانيّة خطّيّة تنهَضُ على مبدأ العلّة والسببيّة - والوجود التّاريخيّ الأصيل - بوصفه ارتماء الموجود كُلَّ مرّة في فَجوة انفتاح حُرّ نحوَ المَجهول، لذلكَ، يبحَثُ «قياس عصر المصالح» في «المنسوب الحيويّ الكُلّيّ للمَصالِح، ومدى اتّساق المصالح المعروضة مع العصر، وفق مفهوم المنطق الحيويّ عن (العصر المنطقيّ)، والحُكم على عصر المصالح لا يتعلّق بالمصالح النّظريّة فقط؛ بل يُعْنَى بالتّعرف على القدرات والتّحوّيات العمَلية للمصالح»[111]، وذلكَ ضمن أربعة مربّعات رئيسة، هيَ: «مصالح مضى عصرُها - مصالح ضدّ العصر - مصالح مُعاصِرة - مصالح مُستقبليّة»[112].

وهذا الفَهمُ يقومُ - باعتقادي - على انفتاح الزّمن على أبعاده كافّة، فمُقايَسة مَصلَحة مَعروضة - بغضّ النّظر عن عصر ولادتها - تتطلّب حوارًا مفتوحًا على عصرها وعصرنا الحاضر، لسبر نسبيّة الصّلاحيّة الحيويّة بين الانغلاق والانفتاح من ناحية أُولى، وبين التّوتّر المنخفض والتّوتّر المرتفع من ناحية ثانية، ولا ينفصل هذا التّوجه - بالتّأكيد - عن «قياس توظيف المصالح» بوصفه قياسًا «يختصّ أساسًا بالمصالح ذات التّوظيف السّياسيّ»[113]، وهو توجُّه حيويّ منطقيّ ما دام الكائن البشريّ - في أحد تعريفاته - هو (كائن سياسيّ)، وما دمنا نتطلّع في المنطق الحيويّ إلى إعلاء شأن المَصالِح الكونيّة المُشترَكة القائمة على منطق البداهة الحيويّة، تطلّعًا أزعم أنَّهُ يعيد الاعتبار لمفهوم «العولمة» لا بوصفها عولمة الأقوياء المُستغلِّين؛ بل بوصفها - كما أقترحُ - عولمة تجريبيّة، تتوخّى مُقايَسة العلائق البشريّة والكونيّة بما لا يتعارض مع منطق تواصُل البشر تواصلًا سلميًا مُباشرًا وسريعًا، يُؤسِّسُ لتحقيق المجتمع الإنسانيّ الحيويّ، ولإصلاح السّياسات - المحليّة والإقليميّة والعالميّة - لتحقيق إرادة الحياة[114]، وهوَ الأمر الّذي بقدر ما يُحرِّر العرب من سياسات الهُويّة القائمة على المركزيّات الإيديولوجيّة الجوهرانيّة ذات الأصول البيولوجية الموروثة والمُغلَقة، الّتي سادَتْ - في جانبٍ منها - بفعل ارتباطها بالجرح النَّرجسيّ العربيّ الّذي جاءَ ردًّا على سياسات الاستعمار،

110 المرجع السّابق نفسه.

111 المرجع السّابق نفسه.

112 المرجع السّابق نفسه.

113 المرجع السّابق نفسه.

114 يُنظَر: المرجع السّابق نفسه.

يُحرِّرُ الغرب نفسه - أيضًا - من ازدواجيّة المعايير، لا سيّما من تلكَ الهُوّة الفاضِحة بين طرحه لشعارات حقوق الإنسان والعدالة والحُرِّيّة وتبنِّيها، وسياسات التَّمركُز الوفيّة إلى أبعد الحُدود لعقدة الرَّجُل الأبيض الّذي تنفي نرجسيتُهُ باستمرار ذلكَ الآخَر المُختلِف، وتُلحِقُهُ بكُلِّيَّتِهِ المُؤسَّسة على سرديّة جوهرانيّة.

إنَّ (العولمة التّجريبيّة) الّتي أتطلَّعُ إليها - بما هيَ عولمة مُتجذِّرة في منطق المَصالِح الحيويّة المُشترَكة - هيَ عولمة تحتفي بالهُوِيّة الحيويّة، بوصفها هُوِيّة انفتاح كينونة المَصالِح انفتاحًا حرًّا نحوَ المَجهول، بما يُعلي من مُمكنات وجود الكائن الحُرّ، على أن نفهم أنّ مسؤوليّة المُقايَسة الحيويّة تقعُ - دائمًا - على عاتق كلّ إنسان في هذا العالم، فكُلّ إنسان ينبغي له أن يُبادِرَ إلى حفظ الهُوِيّة الحيوية، وأنْ يُمارِس دورَهُ بوصفه (مُقايِسًا مُبادِرًا حيويًّا حُرًّا)، يسعى - بدافِع من كينونتِهِ الإنسانيّة الأصيلة - إلى فَهْم مُستمِر لكُلّ فروق الجهد الحيويّ الّتي يُعايِشها في العالم، وهذه المسألة مُتاحة بعد تمثُّل مبادئ مدرسة دمشق التّجريبيّة، القائمة - في أساسها - على أولويّة معايير الشّكل الحيويّ الفطريّة في الحياة والعدل والحرّيّة، لذلك، يعني انفتاح أساليب وجودنا البصَريّة في العولمة الحيويّة التّجريبيّة؛ أنْ يشتغِلَ الكائنُ البشريُّ الحُرّ - دائمًا - على مُجاوَزة سُلطة ذاته المركزيّة الإيديولوجيّة، لا سيّما أنَّ فكرة «فَصْم الذّات» فكرةٌ جدليّة قابلة للتّوظيف إجرائيًّا في آليّات مدرسة دمشق، بغية تجذير مبادئها عمَلانيًّا، بوضع (ليبيدو المصالح) على محكّ الاختبار باستمرار، بما يُرسِّخُ النأيَ بالوجود عن أيِّ نفيٍ لكينونة الآخَر أو لدين الآخَر أو لإيديولوجيّة الآخَر، وبما يبحث عن المُشترَكات الحيويّة الّتي تفكِّك صلاحيّة المَصالِح، لهذا، أرى أنّ فكرة المَصالِح - في حدّ ذاتها - بما هي أسّ بلوغ الهُوِيّة الحيويّة لِلعولمة الحيويّة التّجريبيّة، ينبغي أن تقوم على ما أصطلح عليه بـالبراغماتيّة المُقيَّدة، وهيَ - برأيي - براغماتيّة كونيّة بنّاءة مَفتوحة - أوّلًا - على تفحُّص مدى صلاحيّات المَصالِح، بما هيَ (أيّ هذه الصلاحيّات) مِعيار الحُكم العمَليّ (الذّرائعيّ)، ومَفتوحة - ثانيًا - على مَوضوعة الأخلاق النّسبيّة الّتي تنتخب البرهان الحيويّ بناءً على الاحتفاء بـِ (جدليّة فَهْم المَصالِح) عبر (الحركيّة الدّوريّة للفَهْم)، ومفهوم (المُهيمنة الحيويّة) الّتي عليها أن تقلِّبَ - بلا هوادة - (اللّوغوس الحيويّ)، بما هو أساليب وجود بصَريّة تتطلَّبُ الحفرَ الدّؤوبَ المُستمرَّ في جُذورها، عبر مُعايَنة (ليبيدو المصالح) الظّاهرة والخفيّة، وهذه (المُعايَنة - الحفر)، بوصفها تحتفي دائمًا بجدلية (تمويه مُماهاة القَبْليّات) و(ترويض القَبْليّات) تُؤكِّد فكرة هيدغر، ومن بعده دريدا، حول ضرورة فصل الدّال عن سُلطة مدلولاته المُسَبَّقة بما يضمَنُ للمنطق الحيويّ - كما أعتقد - عولمَتَهُ الحيويّة التّجريبيّة المُتواشِجة مع (براغماتيّة جديدة مُقيَّدة)، تمنَحُ للمَصالِح أبعادَها الكونيّة الخلّاقة، باختبار جادّ ومُنضبِط ودؤوب للأثر العمَليّ النّاهِض على تقليب الصلاحيّات الّتي تنطوي عليها فروق الجهد الحيويّ.

تأمُّلات في الأفُق المَعرفيّ المُستقبليّ لمدرسة دمشق للمنطق الحيويّ:

تنظر مدرسة دمشق إلى نفسها على أنَّها: مدرسة فكريّة عمَلانيّة قائمة على هندسة مَعرفيّة كونيّة، وليس بوصفها مدرسة فلسفيّة - كما ذكرْتُ من قبل - وهذا يُحيلني إلى مُساءلات محوريّة تُطْرَحُ منذ عقود في العالم عن مكانة الفلسفة وجدواها ودورها في عصر التّقانة، والعمل المؤتمت، والبرمجة الإلكترونيّة، وثورات تكنولوجيا النّانو، والفتوحات العلميّة المُدهِشة للبيولوجيا والكيمياء الحيويّة، وموقفي - في هذا المَنحى - يميل إلى الدِّفاع عن ضرورة الفلسفة في كُلّ عصر، وذلكَ بوصفها نظامًا مَعرفيًا تأويليًا يُواكِبُ تحوُّلات الوجود، ويُصارِع بأدواته العارية العزلاء من أجل صالح الإنسان، ويُعيد الاعتبار لأولويّات الحياة والعدل والحُرِّيّة، لا سيّما في عصورٍ كهذه جَنَتْ على تلكَ الأولويّات عبر العماء التّقنيّ المُعزِّز لعماء القُوّة، لذلكَ؛ أُعوِّلُ على المُستوى الفكريّ للوجود في مُمارَسةِ حركيّةِ توازُنٍ دائمًا، تلجمُ (حياةَ القُوّة) العُنفيّة العدوانيّة، في سبيل إطلاق (قُوّة الحياة) الكيانيّة الحُرَّة، وهوَ الأمر الّذي يَدعوني إلى وصف مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ، بأنَّها: (فلسفة بالقُوّة)، وأنَّها قابِلة ومَفتوحة على مُمكنات التَّطوُّر والمُراكَمة المَعرفيّة والتَّأقلُم الوجوديّ مع المُتغيِّرات العالميّة، لا سيّما أنَّها تلتقي مع دعواتي الأكاديميّة الّتي كنتُ قد طرحتُها منذ مرحلة تحضير رسالة الماجستير، بضرورة الانتقال المَعرفيّ إلى فضاءات اختبار آليّات قراءة وتحليل وتأويل، تتجاوَزُ مَناهِجَ التَّفكير المُسَبَّق إلى التَّفكير المَنهجيّ الحُرّ، بوصفه استجابةً مَعرفيّةً مَفتوحةً على كُلّ تخارُج جديد لأساليب الوجود البصَريّة المَعيشة، بما هيَ استدعاء لكينونةٍ ما مُمكِنة، وهذا الأمرُ قد يسمَحُ - إلى حدٍّ ما - بتحاشي مُصادَرة الأسئلة الوجوديّة والمَصيريّة الشّاغلة أو تزييفها، ويَمنَحُني الثِّقة في وصف مدرسة دمشق بأنَّها: مدرسة فكريّة ذات حُدوس عمَلانيّة مَفتوحة على حُدوس فلسفيّة غنيّة، ولهذا فهيَ مشروع ولادة فلسفة تبدو نزعة الأنسنة فيها أصيلة، ولها جذورُها المشرقيّة العربيّة السّوريّة الّتي تنطلِقُ من ضرورة الحركيّة التّجريبيّة الوقائعيّة؛ إذ تنفتِحُ على مُقايَسات المصالح العقائديّة - الدّينيّة وغير الدّينيّة - قياس النّبيّ الحيويّ، وعلى مُقايَسات «علم الاجتماع الحيويّ» المُطبَّقة على الكينونة الاجتماعيّة الفرديّة والجمعيّة، وتنهَضُ إجرائيًا على حُدوسها العمَليّة الاجتماعيّة والدّينيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة، .....إلخ، بما يُذكِّرُني بمصطلح تأويليّ شهير، هوَ: «المَعرفة الحدسيّة»، ويدفَعُني إلى الحديث - أيضًا - عن انطواء مدرسة دمشق، على ما اصطلح عليه بـِ (الحدس الحيويّ) الّذي يُعزِّزُ من إمكانيّات (التّأويليّة المشاعيّة) عبر آليّات تتجاوز خطر السّقوط في مركزيّات عقلانيّة، غير بريئة تُعيد إنتاج التّعالي الجوهرانيّ، فالإنسان أصبح - في فَهمنا المُعاصِر - شكلًا حيويًا أو أساليب وجود اللّوغوس الحيويّ المُبطَّن بـِ (اللّيبيدو الحيويّ) الّذي يُشكِّلُ العقلُ أحد عناصره الوشيجة مع الحدس، من دون نسيان انطواء (اللّيبيدو الحيويّ) على الإيروس، بوصفه مُتشابكًا

مع اللّوغوس بطبيعة الحال، وليس بوصفه حدًّا مُقابلًا له في ثنائيّة ميتافيزيقيّة مركزيّة تقليديّة، قامت على إبستمولوجيا جوهرانيّة.

إنَّ الإبستمولوجيا المُغايِرة الّتي أدعو إليها في هذا السّياق، مُتَّكئًا - نوعًا ما - على أدبيّات مدرسة دمشق، وأرى أنَّها تلتقي مع طُموحاتي المَبثوثة في بَياني الشّعريّ «الإعلان التَّخارُجيّ»، هي: إبستمولوجيا ناهِضة - أوّلًا وأخيرًا - على الانتصار للهُويّة الحيويّة، بوصفها هُويّة انفتاح دؤوب على كينونة المصالح المُشترَكة والمُتوالِدة نحوَ المَجهول، وذلك لبلوغ العولمة الحيويّة التّجريبيّة عبر براغماتيّة إنسانويّة مُقيَّدة، تُدِيرُ الظَّهْرَ لانشغالات معرفيّة كثيرة في الغرب، مثل؛ فكرة موت الذّات، أو موت الله، ذلكَ أنّ الشّاغلة الفكريّة في مدرسة دمشق لا ترتبِط بأدلجة المُستوى الوقائعيّ، أو بثنائيّات (الوجود - العدم) أو (الإيمان - الإلحاد)، بقدر ما ترتبِط بتفكيك الإيديولوجيّات عبر الاحتفاء بحيويّة المصالح المُشترَكة وصلاحيّاتها، لهذا، تبدو مدرسة دمشق مُنفتِحة على الرّوح الحيّ للوجود في أيِّ عصرٍ يمكن أن تشتغل آليّاتها فيه من قِبَل (مُقايِس مُبادِر حيويّ حُرّ)، وبعيدًا عن مركزيّات مريرة لم تورِّثْ سوى الخراب كثنائيّة الغرب المُستعمِر والشّرق المُستعمَر مثلًا؛ إذ إنَّ (براغماتيّة المصالح المُقيَّدة) الّتي يُفترَضُ أنْ تنحازَ باستمرار إلى الهُويّة الحيويّة، تقوم على موضوعة (تحريك الماهيّة) الّتي هيَ - كما شرحْتُ سابقًا - آليّة معرفيّة تنهَضُ على انفتاح الماهيّة نحوَ المَجهول، عبر تبادُلٍ مُزدوجٍ ومُستمرٍّ للمَواقِع داخِل ثنائيّة (الجوهر - العَرَض) من جهةٍ أُولى، وداخِل ثنائيّة (الشّكل - المضمون) من جهةٍ ثانية؛ حيث إنّ تلك العمليّات التّبادليّة الاحتماليّة، ليست سوى آليّات عمَل (الشّكل الحيويّ الانعكاسيّ والمُتقلِّب إلى ما لا نهاية)، لتفتيت أيّة شُبهة في تعيُّن سلطويّ تحكُّمي نرجسيّ، يرتبط بجوهرانيّة مركزيّة نافية للآخَر، ولمُواكَبة حركيّة انبساط أساليب الوجود البصَريّة المُنفتِحة تفاعُليّاً في العالم باستمرار، وبفعل ديناميكيّات فرق الجهد الحيويّ، ويظهَرُ - هنا - دور جدليّة فَهم المصالح، عبر الحركيّة الدّوريّة الجدليّة للفَهم، فضلًا عن دور اختبار المُهيمنات الحيويّة ذات الصِّلة الوشيجة بجدليّة (تمويه مُماهاة القَبْليّات)؛ أي التّمويه بمُطابَقتها عبر مُعايَرتها، و(ترويض القَبْليّات)؛ أي السَّعي إلى مُجاوَزتها، في بثِّ المَناعة في جسَد القياس الحيويّ، منعًا لأي نكوص مُحتمَل قد تسبِّبه سُلطة الذّات المُؤوِّلة نفسها.

وهكذا، تنطوي مدرسة دمشق على بُعْدٍ كونيٍّ حضاريٍّ أصيل، وقابل - دائمًا - للتَّنشيط والتَّشغيل والخَلْق والإبداع، ذلك أنَّ التّأسيس الحضاريّ كان الهاجس المحوريّ الّذي دفع إلى ولادة هذه المدرسة منذ خمسين عامًا؛ أي بعدَ هزيمة حُزيران عام 1967م، الّتي نظَرَ إليها المُؤسِّسون، ليس بوصفها هزيمة عسكريّة أو سياسيّة، بقدر ما هي هزيمة حضاريّة كما أشرْت من قبل، وأرى أن هذا النّزوع نحوَ تفكيك بِنية الهزيمة الحضاريّة، سَعيًا إلى توليد حضارة جديدة (مَرغوبة ومُمكِنة في آنٍ معًا)، هو الأمرُ الّذي حصَّنَ مدرسة دمشق مِنَ الاختلالات المَعرفيّة القَبْليّة، الّتي وقعَتْ فيها مُعظَم التّيّارات الفكريّة العربيّة، بفعل

سُقوطِها في نقدٍ تجاوَزَ حدودَ البحثِ الخلّاق عن إيجاد مَخارِج للاستعصاءات الحضاريّة العربيّة، إلى أنماط مُخزِية من جَلْد الذّات العربيّة أو الإسلاميّة، بدافعٍ مِنْ جُرح نرجسيّ حضاريّ شديد التّمركز مُسَبَّقًا على كُلّيّات أنويّة فرديّة وجمعيّة، وإن ادَّعت هذه الأنماط الانتقاديّة قطيعتها مع ذلك التّمركز من حيث المَظْهَر الأوّليّ، لكن نظَراتها ظلَّتْ مَحكومةً برؤيةِ الذّات العربيّة في راهنيّتها المُتخلِّفة، كأنّها مرميّة في هُوّة فوات وجوديّ وحضاريّ لا خلاصَ منها، أو كأنَّ الصَّيرورة قد أُغلِقَتْ - نهائيًا - وباتت مُحصِّلتُها مُعطىً مَحسومًا لا انفكاكَ منه، وهي الرّؤى الّتي عمَّقَتْ النّكوص والسّلبيّة عند النّخب والجماعات العربيّة، وحتّى العوام، وكانتِ الوجهَ الآخَرَ لتيّارات تمجيد الذّات المُبتذلة والمُفرَّغة من موقفٍ نقديٍّ أصيل، ليحُلَّ هذان الأنموذجان البائسان محلّ الاحتفاء بتحوُّلات الوجود ومُمكنات الكينونة، وقُوّة الفعل، واحتمالات التّغيير، وجَماليّات التّوليد الثّقافيّ والمعرفيّ، على أُسُسٍ مُبدِعة تستمدُّ مشروعيّتها من انبساط المَصالِح الوجوديّة الكيانيّة الّتي تنقل الحضارة - دائمًا - من فكرة الوجود بالقُوّة إلى فكرة الوجود بالفعل، بوصفها أساليب بصَرية مَعيشة تتحوَّى مَنطقها الحيويّ المُفيد والخلّاق.

وتأسيسًا على هذه التّوجهات، أعتقدُ أنَّ مدرسة دمشق - بإيجابيّاتها المعرفيّة البنّاءة - هي دعوة حثيثة لعودة العرب والمسلمين الفاعِلة إلى صلب حركيّة التّاريخ، وأظنُّ أنَّ حاجتنا إلى هذه المدرسة - وإلى تيّارات ومدارس أُخرى - ذات نزعة كونيّة إنسانيّة، ازدادَ في هذه المرحلة العصيبة من تاريخنا، لا سيّما في ضوء المَخاضات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة الّتي نعيشُها في هذه الحقبة، وما ينطوي عليه ذلك من انعكاسات (زلزاليّة) عميقة على الأبعاد الثّقافيّة والمَعرفيّة، وهيَ انعكاساتٌ لا تنفصلُ بحالٍ من الأحوال عن حالة العالم القلِق والمُنزاح عن روح الحضارة الأصيلة ومُنجزات الفكر البشريّ من جانبٍ أوّل، وتنطوي - من جانبٍ ثانٍ - على مُحفِّزات حيويّة للبحث والعمل، والتّفكير في كون الأحداث الرّاهنة ليست سوى صيرورة تحوُّل، وإمكانيّات (كينونات) مُستقبليّة، أو احتمالات انبساط وجود حضاريّ، وكانت هذه الانفجارات التّاريخيّة المُتشظِّيّة: هيَ الضّرورة الوقائعيّة والشرارة الكيانيّة البدئيّة نحو الانتقال إلى ما نستحقّه - إنسانيًا ووجوديًا - بوصفنا جزءًا أصيلًا من هذا العالم، ولكَم يُسعِدُني توجُّه بعض أعمال مدرسة دمشق - بغضّ النَّظَر عن اتّفاقي مع نتائِج تلكَ المُقارَبات أو اختلافي معها - لمُقايَسة أحداث ثورات الرّبيع العربيّ ومقولاتِها وتفاعُلاتِها وتداعياتِها، وإنْ كنتُ - على المُستوى الشّخصيّ - أجدُ أنَّ انبثاقَ هذه الثَّورات - من حيث المبدأ - ليس سوى بداهة حيويّة كافية من ناحية، وبداهة حيويّة شرطيّة من ناحية ثانية.

ما من شكّ في أنّ لمدرسة دمشق للمنطق الحيويّ خُصوصيتها الوجوديّة، وفرادَتها العربيّة، وقدرتها، بوصفها مشروعًا مُتنامِيًا ومُتطوِّرًا باستمرار على الانفتاح على الكينونة، وأثمِّنُ - في هذا السِّياق - جُهودَ المُؤسِّس المُفكِّر الدُّكتور رائق النّقري، كما أحيِّي جهود التَّطوير الّتي قامَ بها المُفكِّر الدُّكتور حمزة رستناوي،

الّذي تابعتُ بعضَ مُقايَساته الحيويّة في السَّنوات الأخيرة - على صفحته الشّخصيّة على الفيس بوك وصفحة مدرسة دمشق - دون أنْ أتعمَّقَ كثيرًا في أبعادها أو أدواتِها المَعرفيّة، إلى أنْ زوَّدَني - مَشكورًا - منذ شهور ببعض المَخطوطات والكُتُب، لأطَّلِعَ لأوّل مرّة على أدبيّات هذه المدرسة، وأنكَبَّ على دراستها وفَهمِها، ثُمَّ لأعمَلَ على كتابة هذه المُقارَبة التّأصيليّة - من وجهة نظَري - في صياغةٍ أُولى، ولأُعيدَ صياغتَها بعد ذلكَ - على هذا النَّحو - إثرَ حوارات مُكثَّفة مع الدُّكتور رائق، الّذي زوَّدني - من جهتِهِ أيضًا - بكُتُب وموادّ مَعرفيّة ثمينة، وقد تبادَلنا الرّأيَ والجدَلَ - مرارًا وتكرارًا - حولَ المدرسة والمَنطق الحيويَ، واختلفنا كثيرًا في مَسائِل السِّياسة وفَهْم الثَّورة السّوريّة، وتحدَّثنا كذلكَ عن إمكانيّة عمَلي على تأسيس شِعريّة حيويّة جديدة، أو علم جَمال حيويّ قد يكون محور اهتمامي في الفترة القادمة؛ حيث كتَبَ في رسالة له وجَّهَها إليّ: «في حواري مع الدّكتور مازن أكثم سليمان هدفٌ معلنٌ بيننا باستكشاف قدرة المَنطق الحيويّ على قياس حيويّة المَصالِح الجماليّة في مَجال اختصاصِهِ الأكاديميّ في الأدب العربيّ»[115].

ولا أنسى - أخيرًا - أنّ أحيِّي جُهود النّاشطين الآخرِين المُساهِمين في هذه المدرسة عبرَ تاريخها الطّويل، لا سيّما المُفكِّر محمود أنور إستانبولي، آمِلًا أن يأتي ذلكَ اليوم الّذي نرى فيه مفاهيمَها ومُقايَساتِها تُدرَّسُ في مَدارسِنا وجامعاتِنا، كما هوَ حالُ الاهتمام فيها في عددٍ من جامعات ومَراكِز البُحوث المُهمَّة في الغرب، علَّنا نكون شديدي الوفاء لطريق دمشق الحضاريّ: دمشق العاصمة الأقدم في التّاريخ، والمَأهولة منذ عشرة آلاف سنّة، الّتي قال عنها نزار قباني في (القصيدة الدِّمشقيّة): «هذي دمشقُ وهذي الكأسُ والرّاحُ/ إنِّي أُحِبُّ وبعضُ الحُبِّ ذبّاحُ _ أنا الدِّمشقيُّ لَوْ شرَّحْتُمُ جسَدي/ لسالَ منهُ عناقيدٌ وتفّاحُ _ ولَوْ فتحْتُمْ شراييني بمِدْيَتِكُم/ سمعتُم في دمِي أصواتَ مَنْ راحوا _ هُنا جُذُري.. هُنا قلبي.. هُنا لُغتي/ فكيفَ أوضِحُ؟ هل في العشقِ إيضاحُ؟».

*** كتبْتُ الصِّيغةَ الأُولى من هذه الدِّراسة في دمشق في (أيّار/مايو) 2016م، وأعدْتُ كتابَتَها في (تشرين الأوّل/ أكتوبر) 2016م.**

115 من رسالة رائق النّقري الّتي وجَّهها إليّ، ونشرَها على صفحة دمشق للمنطق الحيويّ على موقع الفيس بوك.

مراجع البحث:

(1) رستناوي، حمزة: «في البَحث عن منطق الحياة - منطق الأمّ الّتي تحبّ أولادَها وتكرَهُ الفلاسِفة، كتاب قيد الطّباعة في دار فضاءات للنّشر، عمّان.

(2) رستناوي، حمزة: قاموس المُصطلحات الحيويّة ودليل القياس الحيويّ، مخطوط غير منشور.

(3) رستناوي، حمزة: مقالة: مفهوم الشّكل في المنطق الحيويّ، موقع معابر الإلكترونيّ، أيلول 2016.

(4) رستناوي، حمزة: مقالة: هندسة معرفيّة سوريّة جديدة، مدرسة دمشق للمنطق الحيويّ، موقع فلافس الإلكترونيّ، 2/ 7/ 2015م.

(5) ريكور، بول: من النَّصّ إلى الفعل - أبحاث التَّأويل، ترجمة: محمّد برادة وحسّان بورقيّة، عين للدِّراسات والبُحوث الإنسانيّة والاجتماعيّة، القاهرة، ط 1، 2001م.

(6) سليمان، مازن أكثم: الإعلان التَّخارُجيّ - بَيان شِعريّ، نُشِرَ أوّل مرّة في موقع ألف الثّقافيّ الإلكترونيّ في تاريخ 13 حزيران 2015م، ونُشِرَ في صِيغة جديدة مُنقّحة في موقع الأوان الثّقافيّ الإلكترونيّ في تاريخ 28 كانون الثّاني 2016م.

(7) صليبا، جميل: المعجم الفلسفيّ، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، ج2، مادّة العرَض.

(8) النّقري، رائق: فقه المَصالِح، دار الأمين، القاهرة - مصر، ط 1، 1999م.

(9) النّقري، رائق: المنطق الحيويّ، عقل العقل، المدخل إلى علم الفكر والسِّياسة، باريس، 1987م، من دون تحديد النّاشِر.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود

Mominoun Without Borders

للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

All rights reserved © 2017

جميع الحقوق محفوظة © 2017